بنك فيصل الإسلامي المصرى
(شركة مساهمة مصرية)
القوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣م
الموافق ٩ رمضان ١٤٤٤ هـ

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

تقرير الفحص المحدود على القوائم المالية الدورية المجمعة

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة
بنك فيصل الإسلامي المصري "ش.م.م"

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة المرفقة لبنك فيصل الإسلامي المصري "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجمع في ٣١ مارس ٢٠٢٣ وكذا القوائم المجمعة للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية المجمعة هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية الدورية المجمعة، وتنحصر مسئوليتنا فى إبداء إستنتاج على القوائم المالية الدورية المجمعة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً فى نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح علي دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم إكتشافها في عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأى مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية المجمعة.

الاستنتاج

وفى ضوء فحصنا المحدود لم ينمُ إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المجمعة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المجمع في ٣١ مارس ٢٠٢٣ وعن أدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية الدورية المجمعة.

مراقبا الحسابات

مهند طه خالد
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٣٧٥
BDO خالد وشركاه

فارس عامر إمام عامر
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٣٠
KPMG حازم حسن

KPMG حـازم حسـن
محاسبون قانونيون ومستشارون
١٨

القاهرة في ٣٠ مايو ٢٠٢٣

	إيضاح رقم	٣١ مارس٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر٢٠٢٢م بالألف جنيه مصرى
الأصول			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى المصري	(١٥)	١٣,٢١٧,٤٠٣	١٢,٦١٨,٧٨٢
أرصدة لدى البنوك	(١٦)	٣٢,٥٢١,٧٥٠	٢٤,١٠٨,٦٤٥
مخزون	(١٧)	١,١٥٧,٢١٥	٩٣٤,٥٢٥
عملاء واوراق قبض بالصافي	(١٨)	٨١١,٨٦٨	٦٨٦,٠٩٨
مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء	(١٩)	١٢,٨٩٩,٢٥٧	١٢,٣٩٨,٨٢٣
استثمارات مالية			
بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	(٢٠/أ)	٣٣,٣٣٣,٥٢٣	٣٣,٨٣١,١٨٣
بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	(٢٠/ب)	٤٠٠,٩٤٨	٢٦٤,٤٥٣
بالتكلفة المستهلكة	(٢٠/ج)	٦٤,٧٨٠,٠٤٧	٦٠,٦١٣,٩٥٧
استثمارات في شركات شقيقة	(٢٠/د)	٥٨٧,١٣٧	٥٣٦,٢٣٤
أصول أخرى	(٢١)	٦,٥١٠,٧٠٨	٥,٩١١,٢٧١
أصول ضريبية مؤجلة		٤٤٩,٦٣٠	٢١٣,٥٥٠
أصول غير ملموسة	(٢٢)	٢٥٤,٠٥٠	١٩٣,٣٩٦
أصول ثابتة	(٢٣)	٢,٣٩٨,٤٨١	٢,٣٧٤,٩٧٤
استثمارات عقارية	(٢٤)	٢٩,٦٣٩	٢٩,٧٠١
إجمالي الأصول		١٦٩,٣٥١,٦٥٦	١٥٤,٧١٥,٥٩٢
الالتزامات وحقوق الملكية			
الالتزامات			
أرصدة مستحقة للبنوك	(٢٥)	٦,٠٩٩,٨٧٨	١,٦٩٥,١٠٩
قروض طويلة الاجل		١٣٠,٨٣٣	١٥٨,٤٩٣
موردون و اوراق دفع		٣٦٢,٦٩٤	٣٤٦,٢٨٩
الأوعية الادخارية وشهادات الأدخار	(٢٦)	١٣١,٤٨٥,٨٨٤	١٢٣,٤٨١,١٢٨
التزامات أخرى	(٢٧)	٥,١٨٣,٨٥١	٤,٥٩٧,٧٧٠
مخصصات أخرى	(٢٨)	٣١٤,٦٠٤	٣١٠,٤٠٧
التزامات ضريبة جارية		٨٢٦,٨٠٩	٨١٠,٠٩٥
إجمالي الالتزامات		١٤٤,٤٠٤,٥٥٣	١٣١,٣٩٩,٢٩١
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	(٢٩)	٥,٦٧٧,٥٠٩	٥,٦٧٧,٥٠٩
أسهم خزينة	(٢٩)	(٩,٨٩٢)	(٩,٨٩٢)
الاحتياطيات	(٣٠)	٦,٨٤٦,٤٩٣	٥,٣٤١,٠٢٥
الأرباح المحتجزة (متضمنة أرباح الفترة / السنة)	(٣٠/ و)	١٢,١٤٦,٣٣١	١٢,٠٢١,٤٨٦
إجمالي حقوق الملكية العائد الى مساهمين البنك		٢٤,٦٦٠,٤٤١	٢٣,٠٣٠,١٢٨
الحقوق غير المسيطرة		٢٨٦,٦٦٢	٢٨٦,١٧٣
إجمالي حقوق الملكية		٢٤,٩٤٧,١٠٣	٢٣,٣١٦,٣٠١
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية		١٦٩,٣٥١,٦٥٦	١٥٤,٧١٥,٥٩٢

رئيس القطاع المالى — **المجافظ**

صبحى حسين منصور — **عبد الحميد محمد أبو موسى**

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٤) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة .
- تقرير الفحص المحدود (مرفق).

	إيضاح رقم	٣١ مارس٢٠٢٣م	٣١ مارس ٢٠٢٢م
		بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى
عائد مشاركات ومرابحات ومضاربات والإيرادات المشابهة	(٦)	٣,٦٠٥,١٩٧	٢,٨٦٦,٢٣٩
تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة	(٦)	(٢,١٨١,٣٩٩)	(١,٥٨٠,٦٥٤)
المبيعات	(٦)	٩٩١,٢١٦	٧٦٩,٢٣٠
تكلفة المبيعات	(٦)	(٦٣٤,٦٢٠)	(٥٦٨,٨١٥)
صافي الدخل من العائد	(٦)	١,٧٨٠,٣٩٤	١,٤٨٦,٠٠٠
إيرادات الأتعاب والعمولات	(٧)	١٢١,٦٩٨	٦٤,٠٩١
توزيعات الأرباح	(٨)	١٦٣,٠٨٣	١,٠٩٣
صافي دخل المتاجرة	(٩)	٥١٧	٧٦,٧٨٣
أرباح الاستثمارات المالية	(٢٠/هـ)	٥٠,٩٠٤	٣٧,٤٠٤
(عبء) الاضمحلال عن خسائر عمليات التوظيف والاستثمار	(١٠)	(٤٤٤,١٢٣)	(٢٠١,٣٣٩)
مصروفات إدارية	(١١)	(٧٤٨,٤٨٧)	(٤٥٥,٢٦٥)
الزكاة المستحقة شرعا		(٥٠,٠٠٠)	(٣٧,٥٠٠)
إيرادات تشغيل أخرى	(١٢)	١,٥٩١,٥٩١	٧٣٩,١١٦
الربح قبل ضرائب الدخل		٢,٤٦٥,٥٧٧	١,٧١٠,٣٨٣
(مصروفات) ضرائب الدخل	(١٣)	(٢٤٦,٧٠٤)	(٣٩٩,٧٨٦)
صافى أرباح الفترة قبل الحقوق غير المسيطرة		٢,٢١٨,٨٧٣	١,٣١٠,٥٩٧
الحقوق غير المسيطرة		(٢١,٦٧٧)	(٢٠,٧٩٥)
صافى أرباح الفترة بعد الحقوق غير المسيطرة		٢,١٩٧,١٩٦	١,٢٨٩,٨٠٢
نصيب السهم في الربح (جنيه)	(١٤)	٣,٥١٧	٢,٠٤١

رئيس القطاع المالى
صبحى حسين منصور

المحافظ
عبد الحميد محمد أبو موسى

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٤) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة .

	٣١ مارس٢٠٢٣ م	٣١ مارس ٢٠٢٢م
	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى
صافي أرباح الفترة من واقع قائمة الدخل	٢,١٩٧,١٩٦	١,٢٨٩,٨٠٢
<u>بنود لا يتم اعادة تبويبها فى الارباح والخسائر</u>		
صافي التغير في القيمة العادلة للإستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	١,٠٤٩,٨٩٨	١٤٠,٠٧١
<u>بنود قد يتم اعادة تبويبها فى الارباح والخسائر</u>		
صافي التغير في القيمة العادلة للإستثمارات في أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	(٩,٠١٢)	(١٢٦,٤٩٠)
صافي التغير في الخسائر الأئتمانية المتوقعة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	١١,٣٦٦	(٢٦٥)
اجمالى بنود الدخل الشامل الاخر للفترة	١,٠٥٢,٢٥٢	١٣,٣١٦
اجمالى الدخل الشامل للفترة	٣,٢٤٩,٤٤٨	١,٣٠٣,١١٨

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٤) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة .

بنك فيصل الإسلامى المصرى (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغير فى حقوق الملكية الدورية المجمعة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣م الموافق ٩ رمضان ١٤٤٤ هـ

	ايضاح	رأس المال المدفوع	الاحتياطيات	الأرباح المحتجزة و صافى أرباح الفترة	اسهم الخزينة	إجمالي حقوق الملكية	الحقوق غير المسيطرة	الاجمـالى
	رقم	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى
الأرصدة فى ١ يناير ٢٠٢٣م		٥,٦٧٧,٥٠٩	٥,٣٤١,٠٢٥	١٢,٠٢١,٤٨٦	(٩,٨٩٢)	٢٣,٠٣٠,١٢٨	٢٨٦,١٧٣	٢٣,٣١٦,٣٠١
صافى التغير فى الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر		-	١,٠٥٢,٢٥٢	(١١٦,٦٦٨)	-	٩٣٥,٥٨٤	-	٩٣٥,٥٨٤
توزيعات أرباح		-	-	(١,٥٠٢,٤٦٧)	-	(١,٥٠٢,٤٦٧)	(٢١,١٨٨)	(١,٥٢٣,٦٥٥)
المحول إلى إحتياطى قانوني (عام)		-	٤٤٦,٨٧٠	(٤٤٦,٨٧٠)	-	-	-	-
المحول إلى إحتياطى رأسمالي			٦,٣٤٦	(٦,٣٤٦)	-	-	-	-
صافى أرباح الفترة		-	-	٢,١٩٧,١٩٦	-	٢,١٩٧,١٩٦	٢١,٦٧٧	٢,٢١٨,٨٧٣
الأرصدة في ٣١ مارس ٢٠٢٣م	(٢٩)،(٣٠)	٥,٦٧٧,٥٠٩	٦,٨٤٦,٤٩٣	١٢,١٤٦,٣٣١	(٩,٨٩٢)	٢٤,٦٦٠,٤٤١	٢٨٦,٦٦٢	٢٤,٩٤٧,١٠٣
الأرصدة فى ١ يناير ٢٠٢٢م		٥,٦٧٧,٥٠٩	٣,٧٠٩,٩١٢	٨,٥١٢,٣٩٤	(٩,٨٩٢)	١٧,٨٨٩,٩٢٣	٢٤٢,٧٢٨	١٨,١٣٢,٦٥١
صافى التغير فى الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر		-	١٣,٣١٦	٣,٩٤٩	-	١٧,٢٦٥	-	١٧,٢٦٥
توزيعات أرباح		-	-	(١,٠٥٩,٣٤٠)	-	(١,٠٥٩,٣٤٠)	(١٧,٧٤٤)	(١,٠٧٧,٠٨٤)
المحول إلى إحتياطى قانوني (عام)		-	٢٦٨,٢٩٠	(٢٦٨,٢٩٠)	-	-	-	-
صافى أرباح الفترة		-	-	١,٢٨٩,٨٠٢	-	١,٢٨٩,٨٠٢	٢٠,٧٩٥	١,٣١٠,٥٩٧
الأرصدة في ٣١ مارس ٢٠٢٢	(٢٩)،(٣٠)	٥,٦٧٧,٥٠٩	٣,٩٩١,٥١٨	٨,٤٧٨,٥١٥	(٩,٨٩٢)	١٨,١٣٧,٦٥٠	٢٤٥,٧٧٩	١٨,٣٨٣,٤٢٩

- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٣٤) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة .

	إيضاح رقم	٣١ مارس ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى	٣١ مارس ٢٠٢٢م بالألف جنيه مصرى
التدفقات النقدية فى أنشطة التشغيل			
صافى الأرباح قبل ضرائب الدخل		٢,٤٦٥,٥٧٧	١,٧١٠,٣٨٣
تعديلات لتسوية صافى الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :			
إهلاك أصول ثابتة و استثمارات عقارية وإستهلاك أصول غير ملموسة		٦٨,٠٤٤	٤٥,٣٨١
اضمحلال الأصول		٣٥٩,٢٣٠	١٦٦,٧٧٩
فروق إعادة تقييم المخصصات الأخرى بالعملات الأجنبية	(٢٨)	٢,١٦٠	٣٥٦
عبء مخصصات اخرى	(١٠)	١١,٧٥١	٤,٠٨٣
(أرباح) استثمارات مالية	(٢٠/هـ)	(٥٠,٩٠٤)	(٣٧,٤٠٤)
(أرباح) بيع أصول ثابتة		-	(٢,٥٣٩)
توزيعات أرباح محصلة	(٨)	(١٦٣,٠٨٣)	(١,٠٩٣)
أرباح التشغيل قبل التغيرات فى الأصول والالتزامات من أنشطة التشغيل		٢,٦٩٢,٧٧٥	١,٨٨٥,٩٤٦
صافى التغيير فى الاصول والالتزامات			
ودائع لدى البنوك	(١٥،١٠)	(١٩٥,٠٩١)	(٤٨٧,٣٧٨)
أوراق حكومية استحقاق اكثر من ٣ شهور	(٢٠/ج)	(٤,٨٠٤,٩٧٨)	١,٧٥٢,٠٨٧
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	(٢٠/ب)	(١٣٦,٤٩٥)	(٨٤,٤٥٦)
المخزون	(١٧)	(٢٢٢,٦٩٠)	(٢٤,٠٤٤)
عملاء وأوراق قبض	(١٨)	(١٢٦,٧٧٤)	(١٠٢,٥٣٣)
مشاركات و مرابحات و مضاربات مع العملاء	(١٩)	(٧٧١,٧٠٨)	(٧٠٥,٥٣٢)
(أصول) ضريبية مؤجلة		(٢٣٦,٠٧٩)	(٦٣,٤٩٧)
أصول أخرى	(٢١)	(٦٢٢,٥٦٦)	(٥٧١,٩٤١)
أرصدة مستحقة للبنوك	(٢٥)	٤,٤٠٤,٧٦٩	(٤٩٢,٦٤١)
موردون وأرواق دفع		١٦,٤٠٥	(١٠,٦٧١)
أوعية إدخارية وشهادات ادخار	(٢٦)	٨,٠٠٤,٧٥٦	٦,٠١٣,٢٤٦
ضرائب دخل مسددة		(٢٢٩,٩٩٠)	(٣٧٦,٥٣٧)
إلتزامات أخرى	(٢٧)	٢٢,٣٦٠	١٨٦,٥٧٦
صافى التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل (١)		٧,٧٩٤,٦٩٤	٦,٩١٨,٦٢٥
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
مدفوعات لشراء أصول ثابتة و غير ملموسة	(٢٢ ، ٢٣)	(١٥٢,١٤٣)	(٢٢,٨٩٠)
متحصلات من مبيعات أصول ثابتة	(١٢)	-	٢,٥٣٩
توزيعات أرباح محصلة	(٨)	١٦٣,٠٨٣	١,٠٩٣
مدفوعات مقابل إقتناء استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر		(٦١٠,٣٢٤)	(٢٦٨,٠٠١)
مدفوعات لشراء استثمارات في شركات تابعة و شقيقة		(٥٠,٩٠٤)	-
مدفوعات مقابل اقتناء استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة		(٨٣١,٠٥٦)	(٢,٥٧٠,٥٨٦)
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار (٢)		(١,٤٨١,٣٤٤)	(٢,٨٥٧,٨٤٥)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
(مدفوعات فى) متحصلات من قروض طويلة الأجل		(٢٧,٦٦٠)	٦٢,٥٥١
توزيعات الأرباح المدفوعة		(٩٣٨,٧٤٥)	(٥٩٥,٦٤٣)
التغير فى الحقوق غير المسيطرة		٤٨٩	٣,٠٥١
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) أنشطة التمويل (٣)		(٩٦٥,٩١٦)	(٥٣٠,٠٤١)
صافى الزيادة في النقدية وما فى حكمها خلال الفترة		٥,٣٤٧,٤٣٤	٣,٥٣٠,٧٣٩
رصيد النقدية وما فى حكمها ـ أول الفترة		٣٥,٠٣٣,٥٧٣	٢٠,٤٦٧,٢٧٤
رصيد النقدية وما فى حكمها ـ اخر الفترة	(٣١)	٤٠,٣٨١,٠٠٧	٢٣,٩٩٨,٠١٣

- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٣٤) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة .

	إيضاح رقم	٣١ مارس ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصري	٣١ مارس ٢٠٢٢م بالألف جنيه مصري
وتتمثل النقدية وما فى حكمها فيما يلي :			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	(١٥)	١٣,٢١٧,٤٠٣	١٠,٢٢٩,٦٧٠
أرصدة لدى البنوك	(١٦)	٣٢,٥٢١,٧٥٠	١٩,٥٥٥,٠٠٧
أوراق حكومية أخرى قابلة للخصم لدى البنك المركزى المصرى	(٢٠)	٤١,٧٤٢,٩٩٧	٣٣,٩٠٠,٦٠٥
أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي	(١٥)	(١١,٣٦٨,٦٥٤)	(٨,٨٤٢,٣٢٠)
أوراق حكومية استحقاق (أكثر من ٣ شهور)	(٢٠)	(٣٥,٧٣٢,٤٨٩)	(٣٠,٨٤٤,٩٤٩)
الاجمالى	(٣١)	٤٠,٣٨١,٠٠٧	٢٣,٩٩٨,٠١٣

- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٣٤) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة .

١ - معلومات عامة

يقدم **بنك فيصل الإسلامى المصرى** خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية والخارج من خلال ٤١ فرعاً ، ويوظف أكثر من الف وسبعمائة موظفاً والمركز الرئيسي للبنك الكائن في ٣ شارع ٢٦ يوليو – القاهرة.
تأسس البنك كشركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧م المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨١م ولائحته التنفيذية في جمهورية مصر العربية ، والبنك مدرج في البورصة المصرية للأوراق المالية .

تم اعتماد القوائم المالية المجمعة من مجلس ادارة البنك في اجتماعه بتاريخ ١٨مايو ٢٠٢٣م .

نبذة عن المجموعة :

تمتلك مجموعة بنك فيصل الإسلامي المصرى بصورة مباشرة وغير مباشرة عدد من المساهمات في بعض الشركات التابعة والشقيقة وبيانها كالتالي:

أ - الشركات التابعة :

	حصة المجموعة
فيصل للإستثمارات المالية	٩٩,٩٩٤ %
فيصل لتداول الاوراق المالية	٩٩,٩٠ %
صرافة بنك فيصل	٨٣,٢٢ %
الوطنية الحديثة للصناعات الخشبية	٨٥,١٤ %
القاهرة لصناعة الكرتون " كوباك "	٨٤,٤٧ %
الأفق للإستثمار والتنمية الصناعية	٦٩,٠٠ %
الإسماعيلية الوطنية للصناعات الغذائية "فوديكو"	٦٧,٩٨ %
الطاقة للصناعات الالكترونية	٦٥,٠٠ %
الفيصل للاستثمارات والتسويق العقارى	٩٩,٩٩٩ %

ب - الشركات الشقيقة :

الجيزة للبوبات والصناعات الكيماوية	٤٨,٥٧ %
العربية لأعمال التطهير " أراديس "	٤٠,٠٠ %
أشجار سيتى للتنمية والتطوير	٤٠,٠٠ %
العربية للوساطة في التأمين	٢٥,٠٠ %
المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات	٣٢,٧٥ %
مستشفى مصر الدولي	٢٤,٣٠ %
أرضك للتنمية والإستثمار العقاري	٢٥,٥١ %

٢- ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية المجمعة والتي يتم إتباعها بثبات إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك:

أ - أسس إعداد القوائم المالية الدورية المجمعة

يتم إعداد هذه القوائم المالية المجمعة وفقاً لتعليمات البنك المركزى المصرى المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وكذا وفقاً لتعليمات إعداد القوائم المالية للبنوك طبقاً لمتطلبات المعيار الدولى للتقارير المالية (٩) "الادوات المالية" الصادرة من البنك المركزى المصرى بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩م.

وقد كان يتم إعداد القوائم الماليه المجمعة للبنك حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م باستخدام قواعد إعداد وتصوير القوائم الماليه للبنوك واسس الاعتراف والقياس الصادره من البنك المركزى المصرى بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨م واعتبارا من ١ يناير ٢٠١٩م وبناءا على صدور تعليمات البنك المركزى المصرى لإعداد القوائم الماليه للبنوك بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩م فقد قامت الاداره بتعديل بعض السياسات المحاسبيه لتتماشى مع تلك التعليمات .

التجميع

أ/١ الشركات التابعة

هي الشركات التي يمتلكها البنك بطريقة مباشرأو غير مباشر للقدرة على التحكم في سياستها المالية والتشغيلية والقدرة على السيطرة عليها وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت .

- الشركات التابعة هي المنشآت (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) التى يمتلك البنك القدرة علي التحكم في سياساتها المالية التشغيلية ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت . ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالى عند تقييم ما إذا كان البنك القدرة علي السيطرة المنشأت الأخرى .

- ويتم تجميع الشركات التابعة بالكامل من التاريخ الذى تنتقل فيه السيطرة الي البنك كما يتم استبعادها من التجميع من التاريخ الذى تنتهي فيه السيطرة .

- يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة للأصول المقدمة وأدوات حقوق الملكية المصدرة والالتزامات المتكبدة أو المقبولة في تاريخ التبادل ، مضافاً إليها أية تكاليف تعزى مباشرة لعملية الاقتناء ، ويتم قياس الأصول المقتناة القابلة للتحديد والالتزامات وكذلك الالتزامات المحتملة المقبولة وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتسجل الزيادة في تكلفة الاقتناء البنك في صافي الأصول المقتناة القابلة للتحديد علي أنها شهرة ، وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لصافي الأصول المقتناة القابلة للتحديد للشركة المقتناة ، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل .

- عند التجميع يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والأرباح غير المحققة الناشئة عن المعاملات بين شركات البنك واستبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت تقدم دليلاً علي وجود اضمحلال في قيمة الأصل المحول . ويتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة كلما كان ذلك ضرورياً بحيث يتم ضمان تطبيق سياسات موحدة للبنك .

أ / ٢ المعاملات مع أصحاب الحقوق غير المسيطرة

تعتبر مجموعة المعاملات مع أصحاب الحقوق غير المسيطرة علي انها معاملات مع أطراف خارج المجموعة . ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن البيع الي الحقوق غير المسيطرة وذلك في قائمة الدخل . وينتج عن عمليات الشراء من الحقوق غير المسيطرة شهرة بما يمثل الفرق بين المقابل المدفوع للأسهم المقتناة والقيمة الدفترية لصافي الأصول للشركة التابعة .

أ / ٣ الشركات الشقيقة

هي الشركات التي يمتلكها البنك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة و تمثل نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل الى حد السيطرة ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية من ٢٠% الى ٥٠% من حقوق التصويت.

يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة أو المقابل الذي قدمه البنك من أصول للشراء أو أدوات حقوق ملكية مصدرة أو التزامات تكبدها البنك أو التزامات يقبلها نيابة عن الشركة المقتناة ، وذلك في تاريخ التبادل مضافاً إليها أية تكاليف تعزي مباشرة لعملية الاقتناء ، ويتم قياس صافي الأصول بما في ذلك الالتزامات المحتملة المقتناة القابلة للتحديد وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتعتبر الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك في ذلك الصافي شهرة وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة للصافي المشار إليه ، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .

تتم المحاسبة عن الاستثمارات في شركات شقيقة بالقوائم المالية المجمعة باستخدام طريقة حقوق الملكية. وفقا لطريقة حقوق الملكية يتم إثبات الاستثمار فى أى شركة شقيقة مبدئياً بالتكلفة، ثم يتم زيادة أو تخفيض رصيد الاستثمار لإثبات نصيب الشركة من أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها بعد الاقتناء، و يتم إثبات نصيب الشركة فى أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها ضمن أرباح أو خسائر الشركة، و يتم خفض رصيد الاستثمار بقيمة توزيعات الأرباح التى يتم الحصول عليها من الشركة المستثمر .

ويتم المحاسبة عن الشركات التابعة والشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة ، وفقاً لهذه الطريقة ، تثبت الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة ، وتثبت توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيلها .

ب- التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة.

ج - عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية المجمعة للبنك بالجنيه المصرى وهو عملة العرض للبنك .

الدولار= ٣٠,٨٩٨٣ جم في نهاية مارس ٢٠٢٣م والدولار= ٢٤,٧٤٣٤ جم في نهاية ديسمبر ٢٠٢٢م.

تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ضمن احتياطى القيمة العادلة في حقوق الملكية

د - المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

، وتمسك حسابات البنك بالجنيه المصرى وتثبت المعاملات بالعملات الاخرى خلال السنة على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الاخرى في نهاية السنة على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالارباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم بالبنود التالية :

- صافي دخل المتاجرة (بالنسبة للأصول والالتزامات بغرض المتاجرة) .
- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى (بالنسبة لباقي البنود).
- بنود الدخل الشامل الاخر بحقوق الملكية بالنسبة للاستثمارات فى أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر .

يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغيير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغيير القيمة العادلة للأداة ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغييرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد التوظيفات والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغيير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغيير في القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل) .

و - الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية : أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، التوظيفات مع العملاء (مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء)، وأصول مالية بالتكلفة المستهلكة ، وأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولي .

تصنيف الاصول الماليه والالتزامات الماليه :

يتم تصنيف الاصول الماليه طبقا لنموذج الأعمال الذى تدار به تلك الاصول الماليه وتدفقاتها النقديه التعاقديه.
ويتم قياس الاصل المالى بالتكلفه المستهلكه إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يقاس بالقيمه العادله من خلال الارباح والخسائر :

- يتم الاحتفاظ بالاصل ضمن نموذج عمل بهدف الاحتفاظ بالاصول لتحصيل تدفقات نقديه تعاقدية .
- ينشأ عن الشروط التعاقديه للأصول الماليه تدفقات نقديه فى تواريخ محدده والتى تكون فقط مدفوعات اصل وعوائده على المبلغ الاصلى مستحق السداد.

ويتم قياس أدوات الدين بالقيمه العادله من خلال بنود الدخل الشامل الاخر فقط فى حال إستوفت الشرطيين التاليين ولم تقاس بالقيمه العادله من خلال الارباح والخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يكون هدفه تحقق من خلال تحصيل التدفقات النقديه التعاقديه وبيع الاصول الماليه .
- ينشأ عن شرط التعاقديه للأصول الماليه تدفقات نقديه فى تواريخ محدده والتى تكون فقط مدفوعات اصل وعوائده على المبلغ الاصلى مستحق السداد.

عند الاعتراف الاولى بالإستثمار فى الاسهم غير المحتفظ بها للمتاجره ، يجوز للبنك أن يختار بلا رجعه قياس التغيرات اللاحقه فى القيمه العادله ضمن بنود الدخل الشامل الأخر ، يتم إجراء هذا الإختيار على اساس كل استثمار على حده.
يتم تصنيف جميع الأصول المالية الأخرى على أنها مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر.
بالإضافة إلى ذلك عند الاعتراف الأولي يمكن للبنك أن يحدد بلا رجعه أصلا ماليا يلبي المتطلبات التي سيتم قياسها بالتكلفه المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في حال أن القيام بذلك سيلغي أو يخفض بشكل كبير حالة عدم التطابق المحاسبي التي قد تنشأ خلافا لذلك.

تقييم نموذج العمل:

يقوم البنك بإجراء تقييم هدف نموذج الأعمال الذي يحتفظ فيه بالأصل على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس على أفضل وجه طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة ، تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وألية عمل تلك السياسات من الناحية العملية وخصوصا لمعرفة ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات العوائد التعاقدية أو مطابقة مدة الأصول المالية مع مدة الالتزامات المالية التي تمول تلك الأصول أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول .
- كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقرير بهذا الشأن إلى إدارة البنك .
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وكيفية إدارة هذه المخاطر .
- عدد صفقات وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة، وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل ومع ذلك لايتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل بل اعتبارها جزءا من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للبنك لإدارة الأصول المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو التي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر لأنها غير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية فقط وغير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية مع بيع الأصول المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد دفعات للمبلغ الأصلي والعوائد:

لأغراض هذا التقييم يتم تعريف المبلغ الأصلي على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي يتم تعريف العائد على أنه المقابل المادي للقيمة الزمنية للنقود وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي تحت السداد خلال فترة زمنية معينة ولمخاطر وتكاليف الائتمان الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية) وكذلك هامش الربح.

في إطار تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد مدفوعات للمبلغ الأصلي والعائد فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة وهذا يشمل تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شروط تعاقدية قد تغير وقت ومبلغ التدفقات النقدية التعاقدية باعتبار أن ذلك لن يستوفي هذا الشرط.

٣ – الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية : أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، التوظيفات للعملاء (مشاركات ومرابحات ومضاربات للعملاء)، واستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة ، واستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر ، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولي .

١/٣ الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تشمل هذه المجموعة أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر حيث يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها وتحمل قيمتها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وكان هناك دليل على معاملات فعلية حديثة تشير إلى الحصول على أرباح في الأجل القصير كما يتم تصنيف المشتقات على أنها بغرض المتاجرة إلا إذا تم تخصيصها على أنها أدوات تغطية .

لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية من مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها ، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداه مالية نقلاً من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تخصيصها بمعرفة البنك عند الاعتراف الأولي كأداة تقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .
في جميع الأحوال لا يقوم البنك بإعادة تبويب أي أداة مالية نقلاً إلى مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

- وتشتمل هذه المجموعة على أصول مالية بغرض المتاجرة والمشتقات المالية.
- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءًا من محفظة أدوات مالية محددة تضم أصولا و التزامات مالية أخرى يتم إدارتها معًا وتتسم بنمط الحصول على أرباح فعلية حديثة من التعامل عليها في الأجل القصير أو كانت عبارة عن مشتقات مالية غير مخصصة وفعالة كأدوات تغطية.

٢/٣ مشاركات ومرابحات ومضاربات للعملاء

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :

- الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير ، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر.
- الأصول التي قام البنك بتبويبها على أنها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر عند الاعتراف الأولي بها.
- الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

٣/٣ الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة

تمثل الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها ، ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الاخر إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة باستثناء حالات الضرورة .

٤/٣ الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر

تمثل الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم .

ويتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية :

يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع بالطريقة المعتادة للأصول المالية في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذى يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وذلك بالنسبة للاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة والاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر.
يتم استبعاد الأصول المالية عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدي في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية إلى طرف أخر ويتم استبعاد الالتزامات عندما تنتهي إما بالتخلص منها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية .
يتم القياس لاحقاً بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر وبالتكلفة المستهلكة للاستثمارات بالتكلفة المستهلكة .

يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتراكمة التى سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية .
تم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر ، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها .

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة ، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الاخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر ، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة .

يقوم البنك بإعادة تبويب الأصل المالي المبوب ضمن مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر الذى يسرى عليه تعريف – المديونيات (سندات) نقلاً عن مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر إلى مجموعة الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة – وذلك عندما تتوافر لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بهذه الأصول المالية خلال المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق وتتم إعادة التبويب بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التبويب ، ويتم معالجة أية أرباح أو خسائر متعلقة بتلك الأصول التى تم الاعتراف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية وذلك على النحو التالي :

- في حالة الأصل المالي المعاد تبويبه الذى له تاريخ استحقاق ثابت يتم استهلاك الأرباح والخسائر على مدار العمر المتبقي للاستثمار بالتكلفة المستهلكة بطريقة العائد الفعلي ويتم استهلاك أي فرق بين القيمة على أساس التكلفة المستهلكة والقيمة على أساس تاريخ الاستحقاق على مدار العمر المتبقي للأصل المالي باستخدام طريقة العائد الفعلي ، وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر .

- في حالة الأصل المالي الذى ليس له تاريخ استحقاق ثابت تظل الأرباح أو الخسائر ضمن حقوق الملكية حتى بيع الأصل أو التصرف فيه ، عندئذ يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر.
إذا قام البنك بتعديل تقديراته للمدفوعات أو المقبوضات فيتم تسوية القيمة الدفترية للأصل المالي (أو مجموعة الأصول المالية) لتعكس التدفقات النقدية الفعلية والتقديرات المعدلة على أن يتم إعادة حساب القيمة الدفترية وذلك بحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بسعر العائد الفعلي للأداة المالية ويتم الاعتراف بالتسوية كإيراد أو مصروف في الأرباح والخسائر .
في جميع الأحوال إذا قام البنك بإعادة تبويب أصل مالي طبقاً لما هو مشار إليه وقام البنك في تاريخ لاحق بزيادة تقديراته للمتحصلات النقدية المستقبلية نتيجة لزيادة ما سيتم استرداده من هذه المتحصلات النقدية ، يتم الاعتراف بتأثير هذه الزيادة كتسوية لسعر العائد الفعلي وذلك من تاريخ التغير في التقدير وليس كتسوية للرصيد الدفتري للأصل في تاريخ التغير في التقدير .

- السياسة المالية المطبقة

يقوم البنك بتبويب أصوله المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية يتم قياسها بالتكلفه المستهلكة ، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر ، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر. ويستند التصنيف بشكلعام الى نموذج الاعمال الذي تدار به الاصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية.

١- الأصول المالية بالتكلفه المستهلكة:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في اصل مبلغ الاستثمار والعوائد.
البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الوارده في المعيار المتمثلة في:
- وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الاداة المالية.
- أقل مبيعات من حيث الدور ية والقيمة.
- أن تتم عملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدى توافقها مع متطلبات المعيار.

٢- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع.
كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج.
مبيعات مرتفعة من حيث الدورية والقيمة بالمقارنة مع نموذج أعمال المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

٣- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نماذج أعمال أخرى تتضمن المتاجرة ، إدارة الاصول المالية على أساس القيمة العادلة ، تعظيم التدفقات النقدية عن طر يق البيع.
هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع.
تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج.

وتتمثل خصائص نموذج الاعمال :

- هيكله مجموعه من الانشطه مصممه لاستخراج مخرجات محدده
- يمثل اطار كامل لنشاط محدد (مدخلات – انشطه – مخرجات)
- يمكن ان يتضمن نموذج الاعمال الواحد نماذج اعمال فرعيه.

- المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.
وتعرض بنود اتفاقيات شراء أوراق حكومية مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أوراق حكومية مع التزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالمركز المالي ضمن بند أوراق حكومية .

- أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة ، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة . ويتم الحصول على القيمة العادلة من أسعارها السوقية المعلنة في الأسواق النشطة ، أو المعاملات السوقية الحديثة ، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات ، بحسب الأحوال . وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة ، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة .

يتم معالجة المشتقات المالية الضمنية المشمولة في أدوات مالية أخرى مثل خيار التحويل في السندات القابلة للتحويل الى أسهم ، باعتبارها مشتقات مستقلة عندما لا تكون الخصائص الاقتصادية والمخاطر لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وكان ذلك العقد غير مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر . ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافي دخل المتاجرة .

ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبويب العقد المركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة أداة تغطية ، وعلى طبيعة البند المغطى . ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها أياً مما يلي :

* تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).
* تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تنسب الى أصل أو التزام معترف به ، أو تنسب الى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية) .
* تغطيات صافي الاستثمار في عملات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار) .

ويتم استخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لهذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المطلوبة . ويقوم البنك عند نشأة المعاملة بالتوثيق المستندي للعلاقة بين البنود المغطاة وأدوات التغطية ، وكذلك أهداف إدارة الخطر والإستراتيجية من الدخول في معاملات التغطية المختلفة . ويقوم البنك أيضاً عند نشأة التغطية وكذلك بصفة مستمرة بالتوثيق المستندي لتقدير ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية فعالة في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى .

١- تغطية القيمة العادلة

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات القيمة العادلة ، وذلك مع أية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطى .

ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادلات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها وذلك الى " صافي الدخل من العائد " ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية الى " صافي دخل المتاجرة " .

ويؤخذ أثر عدم الفعالية في كافة العقود والبنود المغطاة المتعلقة بها الواردة في الفقرة السابقة الى " صافي دخل المتاجرة " .

وإذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية ، يتم استهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبند المغطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المستهلكة ، وذلك بتحميله على الأرباح والخسائر على مدار سنة حتى الاستحقاق . وتبقى ضمن حقوق الملكية التعديلات التي أجريت على القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية المغطاة حتى يتم استبعادها .

٢- تغطية التدفقات النقدية

يتم الاعتراف في حقوق الملكية بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات التدفقات النقدية . ويتم الاعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الدخل " صافي دخل المتاجرة " .

ويتم ترحيل المبالغ التي تراكمت في حقوق الملكية الى قائمة الدخل في نفس الفترات التي يكون للبند المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادلات العملة والخيارات الى " صافي دخل المتاجرة " .

وعندما تستحق أو تباع أداة تغطية أو إذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية ، تبقى الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية في ذلك الوقت ضمن حقوق الملكية ، ويتم الاعتراف بها في قائمة الدخل عندما يتم الاعتراف أخيراً بالمعاملة المتنبأ بها . أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتنبأ بها ، عندها يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية على الفور الى قائمة الدخل .

٣- تغطية صافي الاستثمار

يتم المحاسبة عن تغطيات صافي الاستثمار من تغطيات التدفقات النقدية . ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بالربح أو الخسارة من أداة التغطية المتعلقة بالجزء الفعال للتغطية ، بينما يتم الاعتراف في قائمة الدخل على الفور بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال. ويتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية الى قائمة الدخل عند استبعاد العمليات الأجنبية .

٤- المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن "صافي دخل المتاجرة" بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية ويتم الاعتراف في قائمة الدخل "صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند " عائد المشاركات والمضاربات والمرابحات والإيرادات المشابهة " أو " تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة " بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها . ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية ، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة الى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي . وعند حساب معدل العائد الفعلي ، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية ، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي ، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

وعند تصنيف التوظيفات (المشاركات والمرابحات والمضاربات) بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة يتم إيقاف إثبات العائد الخاص بها كإيراد .

- إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة عمليات التوظيف أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالتوظيفات أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة ، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملاً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي.

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على التوظيفات إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه التوظيفات وذلك على اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية ، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على التوظيف ، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك لعملية التوظيف يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط .

ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج التوظيفات المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأية جزء من التمويل أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين أخرين .

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف أخر – مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت – وذلك عند استكمال المعاملة المعنية . ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الاخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداة الخدمة وكذا كافة الشروط الواردة بالفقرة (١٩) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١١). ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار السنة التي يتم أداء الخدمة فيها .

- إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها وذلك عندما يتم إعلان هذه الأرباح بواسطة الجمعية العامة للجهة المستثمر فيها.

- اضمحلال الاصول

اضمحلال قيمة الأصول المالية:

يطبق البنك منهجا من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية المثبتة بالتكلفه المستهلكة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر ، تقوم الأصول بالانتقال بين المراحل الثلاث التالية استنادا إلى التغير في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي بها.

المرحلة الاولى : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا

تتضمن المرحلة الأولى الاصول المالية عند الاعتراف الأولي والتي لا تنطوي على زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أوالتي تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة نسبيا.

بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهرا وتحتسب العوائد على إجمالي القيمة الدفترية للأصول (بدون خصم مخصص الائتمان) خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي قد تنتج من حالات إخفاق محتملة خلال ١٢شهرا بعد تاريخ القوائم المالية.

المرحلة الثانية: خسارة الائتمان المتوقعة على مدي الحياة – مع عدم اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثانيه الاصول الماليه التى بها زياده جوهريه فى مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الاولى ولكن لايوجد دليل موضوعى على اضمحلال القيمه ، يتم الاعتراف بخسائر إئتمان متوقعه على مدة الحياه لتلك الاصول ولكن يستمر إحتساب العوائد على إجمالى القيمه الدفتريه للاصول ، خساره الائتمان المتوقعه على مدى الحياه هى الخسائر الائتمانيه المتوقعه الناتجه من جميع حالات الاخفاق الممكنه على مدى العمر المتوقع للأداه الماليه.

المرحلة الثالثة: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة – اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثالثة الأصول المالية التي يوجد بها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ القوائم المالية بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر إئتمان متوقعة على مدى الحياة.

- **السياسة المالية**

يقوم البنك بمراجعة كافة أصوله الماليه فيما عدا الاصول الماليه التى يتم قياسها بالقيمه العادله من خلال الارباح والخسائر لتقدير مدى وجود اضمحلال فى قيمتها كما هو موضح ادناه.

يتم تصنيف الأصول المالية في تاريخ القوائم المالية ضمن ثلاث مراحل:

- المرحلة الاولى : الأصول المالية التي لم تشهد ارتفاعا جوهريا في مخاطر الائتمان منذ تاريخ الاعتراف الأولي ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها لمدة ١٢شهر.
- المرحلة الثانية : الأصول المالية التي شهدت ارتفاعا جوهريا في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو تاريخ قيد التوظيفات، ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل.
- المرحلة الثالثة : الأصول المالية التي شهدت اضمحلالا في قيمتها والذي يستوجب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدي حياة الاصلعلى أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأداة وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

يتم قياس الخسائر الائتمانية وخسائر الاضمحلال في القيمة المتعلقة بالأدوات المالية على النحو التالي:

- يتم تصنيف الاداة المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الأولي في المرحلة الاولى ويتم مراقبة مخاطر الائتمان بشكل مستمر من قبل ادارة مخاطر الائتمان بالبنك.
- اذا تم تحديد ان هناك زيادة جوهرية في خطر الائتمان منذ الاعتراف الاولي ، يتم نقل الاداة المالية الى المرحلة الثانية حيث لا يتم بعد اعتبارها مضمحلة في هذه المرحلة.
- في حالة وجود مؤشرات عن اضمحلال قيمة الاداة المالية فيتم نقلها للمرحلة الثالثة.
- يتم تصنيف الاصول المالية التي انشأها او اقتناها البنك وتتضمن معدل مرتفع من خطر الائتمان عن معدلات البنك للأصول المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الاولي بالمرحلة الثانية مباشرة، وبالتالي يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة بشأنها على اساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الأصل.

- **الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان:**

يعتبر البنك أن الاداة المالية قد شهدت زيادة جوهرية في خطر الائتمان عند تحقق واحد أو أكثر مما يلي من المعايير الكمية والنوعية وكذلك العوامل المتعلقة بالتوقف عن السداد.

- **المعايير الكمية:**

عند زيادة احتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقي للأداة من تاريخ المركز المالي مقارنة باحتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقي المتوقع عند الاعتراف الأولي وذلك وفقا لهيكل المخاطر المقبولة لدى البنك.

- **المعايير النوعية:**

تمويلات التجزئة المصرفية والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر

إذا واجه العميل واحدا أو أكثر من الأحداث التالية:

- تقدم العميل بطلب لتحويل السداد قصير الأجل الى طويل الأجل نتيجة تأثيرات سلبية متعلقة بالتدفقات النقدية للعميل.
- تمديد المهلة الممنوحة للسداد بناء على طلب العميل.
- متأخرات سابقة متكررة خلال ال ١٢ شهرا السابقة.
- تغيرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للعميل.

تمويلات المؤسسات والمشروعات المتوسطة :

إذا كان العميل على قائمة المتابعة و/أو الأداة المالية واجهت واحدا أو أكثر من الأحداث التالية:
- زيادة كبيرة بسعر العائد على الأصل المالي كنتيجة لزيادة المخاطر الائتمانية.
- تغييرات سلبية جوهر ية في النشاط والظر وف المادية أو الاقتصادية التي يعمل فيها العميل.
- طلب الجدولة نتيجة صعوبات تواجه العميل
- تغييرات سلبية جوهر ية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة أو التدفقات النقدية .
- تغييرات اقتصادية مستقبلية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للعميل
- العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدي/السيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين / التمويلات التجارية.

التوقف عن السداد:

تدرج تمويلات وتسهيلات المؤسسات والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والتجزئة المصرفية ضمن المرحلة الثانية اذا كانت فترة عدم السداد تزيد عن (٣٠) يوم على الأكثر و وجود مستحقات تساوي او تزيد عن ١٨٠ يوم متصلة.

الترقي بين المراحل (١ ، ٢ ، ٣)

الترقي من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى:

لا يتم نقل الاصل المالي من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى إلا بعد استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الأولى وسداد كامل المتأخرات من الأصل المالي والعوائد.

الترقي من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية:

لا يتم نقل الأصل المالي من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية الا بعد استيفاء كافة الشر وط التالية:

استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية.

سداد ٢٥% من ارصدة الاصل المالي المستحقة بما في ذلك العوائد المستحقة المجنبة / المهمشة،

الانتظام في السداد لمدة ١٢ شهر .

- **الاستثمارات العقارية**

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجاريه أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها أو تلك التي آلت إليه وفاء لديون ويتم المحاسبة عن الاستثمارات العقارية بذات الطريقة المحاسبية المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة .

- **الأصول غير الملموسة**

١- الشهرة

تتمثل الشهرة الناتجة عن الاستحواذ على شركات تابعة أو دمجها فى الزيادة فى تكافة تجميع الاعمال عن حصة البنك فى القيمة العادلة لأصول والتزامات المنشأة المستحوذ عليها بما فى ذلك الالتزامات المحتملة القابلة للتحديد التى تفى بشروط الاعتراف وذلك فى تاريخ الاستحواذ ، ويتم اختبار الشهرة سنوياً على أن يتم الخصم على قائمة الدخل بقيمة استهلاك الشهرة بواقع ٢٠ % سنوياً أو بالاضمحلال فى قيمتها أيهما أكبر.

٢- برامج الحساب الآلي

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق البرامج بالإضافة الى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة .

ويتم الاعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدي الى الزيادة أو التوسع في أداء برامج الحاسب الآلي عن المواصفات الأصلية لها ، وتضاف الى تكلفة البرامج الأصلية .

ويتم استهلاك تكلفة برامج الحساب الآلي المعترف بها كأصل على مدار السنة المتوقع الاستفادة منها فيما لا يزيد عن ثلاثة سنوات .

- **الأصول الثابتة**

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مقار المركز الرئيسي والفروع والمكاتب وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الاضمحلال وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً ، حسبما يكون ملائماً ، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل الى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها . ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في السنة التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الاخرى .

لا يتم إهلاك الأراضي ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل الى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية ، كالتالي :

المباني والإنشاءات	٥٠ سنة
تحسينات عقارات مستأجرة	٥٠ سنة أو على فترة الإيجار إذا كانت أقل
أثاث مكتبي وخزائن	١٠ سنوات
آلات كاتبة وحاسبة وأجهزة تكييف	٥ سنوات
وسائل نقل	٥ سنوات
أجهزة الحاسب الآلي / نظم آلية متكاملة	٥ سنوات

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل مركز مالي ، وتعدل كلما كان ذلك ضرورياً ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الاضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير الى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور الى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية .

وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ، ويتم تحديد أرباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل .

- **اضمحلال الأصول غير المالية**

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي – باستثناء الشهرة – ويتم اختبار اضمحلالها سنوياً. ويتم دراسة اضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير الى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد .

ويتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ولغرض تقدير الاضمحلال يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وجد فيها اضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للاضمحلال الى قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية.

- **الإيجارات**

تعتبر كافة عقود للايجار التى يكون البنك طرفاً فيها عقود أيجار تشغيلى ويتم معالجتها كما يلى :

١- الاستئجار

يتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب عقود الايجار التشغيلى مخصوماً منه أية خصومات يتم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات فى قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

٢- التأجير

بالنسبة للأصول المؤجرة إيجاراً تشغيلياً تظهر ضمن الأصول الثابتة في المركز المالى وتهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة ، ويثبت إيراد الإيجار مخصوماً منه أية خصومات تمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

- **النقدية وما في حكمها**

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتضمن بند النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء وتتضمن النقدية والأرصدة لدى البنك المركزي خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي والأرصدة لدى البنوك وأوراق حكومية .

- **المخصصات الاخرى**

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلالي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام .

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة .

ويتم رد المخصصات التي انتفي الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.
ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ المركز المالى باستخدام معدل مناسب لذات أجل سداد الالتزام – دون تأثره بمعدل الضرائب الساري – الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود ، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية .

- **عقود الضمانات المالية**

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضماناً لتمويلات أو حسابات جارية مدينة مقدمة لعملائه من جهات أخرى ، وهي تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء مدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك .

ويتم الاعتراف الأولي في القوائم المالية بالقيمة العادلة في تاريخ منح الضمان التي قد تعكس أتعاب الضمان ، لاحقاً لذلك ، يتم قياس التزام البنك بموجب الضمان على أساس مبلغ القياس الأول ، ناقصاً الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمان في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان ، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ المركز المالى أيهما أعلى ويتم تحديد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية معززة بحكم الإدارة .

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في الالتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .

– مزايا العاملين

بالنسبة لنظم الاشتراك المحدد فإنها عبارة عن لوائح معاشات يقوم البنك بموجبها بسداد اشتراكات ثابتة لمنشأة منفصلة ولا يكون على البنك التزام قانونى أو حكمى لسداد مزيد من الاشتراكات إذا لم تكن المشأة المتلقية لتلك لتلك الاشتراكات تحتفظ بأصول كافية لسداد مزايا العاملين الناتجة عن خدمتهم فى الفترات الجارية والسابقة .

وبالنسبة لنظم الاشتراك المحدد يتم سداد اشتراكات الى لوائح تأمينية للمعاشات المقررة للعاملين بالقطاع الخاص على أساس تعاقد إجبارى أو إختيارى ولا ينشأ على البنك أى التزامات إضافية بخلاف الاشتراكات الواجب سدادها ، ويتم الاعتراف بالاشتراكات المستحقة لنظم الاشتراك المحدد ضمن مصروفات مزايا العاملين إذا قام العاملين بتقديم خدمة تعطيهم الحق فى تلك الاشتراكات .

- ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة السنة كل من ضريبة السنة والضريبة المؤجلة ، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية .

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالى بالإضافة الى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة .

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً لأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية ، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالى .

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية ، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه .

- التمويل

يتم الاعتراف بالتمويلات التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على التمويل ، ويقاس التمويل لاحقاً بالتكلفة المستهلكة ، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة التمويل باستخدام طريقة العائد الفعلي .

- رأس المال

١- تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية وبصافي المتحصلات بعد الضرائب .

٢- توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في السنة التي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون.

- أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة مما ينتج عنه امتلاك أو إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات أو صناديق مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها ليست أصولاً للبنك .

- أرقام المقارنة

يعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضروريًا لتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في العام الحالي .

- إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة للأنشطة التي يزاولها إلي مخاطر ماليه متنوعة وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعه من المخاطر مجتمعه معا ولذلك يهدف البنك إلي تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد ولذا تقليل الآثار السلبية المحتملة علي الأداء المالي للبنك ويعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الاخرى ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الاخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه ، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولاً بأول ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة .

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك ، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل ، بالإضافة الى سياسات مكتوبة تغطي مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية ، وخطر أسعار العائد، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية بالإضافة الى ذلك فإن إدارة المخاطر تعد مسئولة عن لمراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل .

حوكمة إدارة المخاطر والمبادئ الخاصة بإدارة المخاطر

تقوم حوكمة إدارة المخاطر بالبنك على ما يلي:

١- تدخل إداري قوي في جميع مستويات المؤسسة بدءا من مجلس الإدارة ووصولا إلى إدارة فرق العمل الميداني المسئولة عن التشغيل.

٢- إطار عمل محكم للإجراءات الداخلية والمبادئ الإرشادية.

٣- مراقبة مستمرة من قبل خطوط الأعمال والوظائف المعاونة وكذلك من جانب هيئة مستقلة للرقابة على المخاطر والالتزام بتنفيذ القواعد والإجراءات.

وتعتبر لجان المخاطر والمراجعة داخل مجلس الإدارة مسؤولة بشكل أكثر خصوصية عن فحص مدى توافق إطار العمل الداخلي بغية رصد المخاطر ومدى الالتزام بالقواعد.

فئات المخاطر :

أ- خطر الائتمان : (بما في ذلك خطر البلد) يمثل خطر الخسائر الناجمة عن عجز عملاء البنك أو الجهات السيادية من مصدرى الأوراق المالية أو غيرهم من الأطراف عن الوفاء بالتزاماتهم المالية .

وتتضمن أيضا مخاطر الائتمان مخاطر إحلال عقد محل عقد) خطر الاستبدال (المرتبطة بمعاملات السوق .كما قد يرتفع خطر الائتمان أيضا بسبب وجود مخاطر التركز والتي تنشأ إما نتيجة منح تسهيلات ائتمانية كبيرة لعملاء منفردين أو بسبب الائتمان الممنوح لمجموعات من العملاء تتسم بمعدلات إخفاق مرتفعة.

ب- خطر السوق : يمثل خطر الخسائر الناجمة عن التغير في أسعار السوق وأسعار العائد .

ج- خطر التشغيل : (ويشمل المخاطر القانونية ومخاطر الالتزام والمخاطر المحاسبية والبيئية ومخاطر السمعة الخ) ويمثل الخطر الناجم عن الخسائر أو الغش أو إصدار بيانات مالية ومحاسبية غير دقيقة بسبب عدم ملائمة الإجراءات والنظم الداخلية أو الإخلال بها أو بسبب خطأ بشر ي أو أحداث خارجية علاوة على ذلك يمكن أن يأخذ خطر التشغيل شكل مخاطر الالتزام التي يقصد بها خطر تعرض البنك لعقوبات قانونية أو إدار ية أو تأديبية أو خسائر مالية بسبب عدم الالتزام بالقواعد واللوائح ذات الصلة.

د- خطر أسعار العائد وأسعار الصرف المرتبطة بهيكل ميزانية البنك : يمثل المخاطر الناجمة عن الخسائر أو الانخفاض المتبقي في قيمة أصول البنك - سواء المدرجة بقائمة المركز المالى أو خارجها - والناشئة عن التغيرات في أسعار العائد أو أسعار الصرف .وتنشأ مخاطر أسعار العائد أو أسعار الصرف المرتبطة بهيكل ميزانية البنك عن الأنشطة التجار ية البنكية ومعاملات المركز الرئيسي (معاملات على أدوات حقوق الملكية والاستثمارات وإصدارات السندات) .

هـ - خطر السيولة :يمثل المخاطر التي تتعلق بعدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته وقت استحقاقها .

ويقوم البنك بتخصيص موارد كبيرة لكي يتمكن من الاستمرار فى تطبيق سياسة إدارة المخاطر على أنشطته ولكي يضمن التوافق التام بين إطار عمل إدارة المخاطر والمبادئ الأساسية التالية:
- الاستقلال التام لإدارة تقييم المخاطر عن أقسام التشغيل.
- تطبيق اتجاه ثابت لتقييم ورصد المخاطر في جميع أنحاء البنك.

وجدير بالذكر إن قسم المخاطر مستقل عن جميع كيانات البنك التشغيلية ويتبع مباشرة الإدارة العامة ويتمثل دوره في المساهمة في تطوير وزيادة ربحية البنك عن طريق التأكد من أن إطار عمل إدارة المخاطر المعمول به هو إطار فعّال وقوى ويعمل بالقسم فر يق عمل متنو ع ومتخصص في كيفية إدارة خطر الائتمان وخطر السوق من خلال آليات التشغيل.
وعلى وجه الخصوص فإن قسم المخاطر:
- يقوم بتوصيف واعتماد الأساليب المستخدمة لتحليل وتقييم واعتماد ومتابعة مخاطر الائتمان ومخاطر البلدان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل كما أنه يقوم بإجراء مراجعة دقيقة للاستراتيجيات التجار ية في المجالات العالية الخطورة ويسعى بشكل دؤوب على تحسين التنبؤ بمثل هذه المخاطر وإدارتها.

- يساهم في إجراء تقييم مستقل عن طر يق تحليل المعاملات التي تتضمن مخاطر ائتمان وعن طر يق تقديم المشورة فيما يخص المعاملات التي يقترحها مديري المبيعات.

- يقوم بوضع إطار لكافة المخاطر التشغيلية للبنك.

ستقوم وحدة الأصول والالتزامات التابعة للإدارة المالية بتقييم وإدارة أنواع المخاطر الأخرى الأساسية وهى تحديدا مخاطرعدم توفر السيولة اللازمة والمخاطر المرتبطة باختلال توازن هيكل الميزانية العمومية (نتيجة تغيرات أسعار العائد أو أسعار الصرف أو نتيجة عدم توافر سيولة كافية) وكذلك تمويل البنك طويل الأجل ، وإدارة متطلبات رأس المال وهيكل رأس المال .
تختص إدارة الشؤون القانونية الداخلية بالبنك بإدارة المخاطر القانونية بينما تختص إدارة الالتزام بإدارة مخاطر الالتزام .
ويعتبر قسم المخاطر مسؤولا بشكل أساسي عن وضع منظومة فعالة للتعامل مع المخاطر وتحديد الأسس والسياسات اللازمة ، كما تشارك وحدة الأصول والالتزامات التابعة للإدارة المالية فى هذه المسؤولية في بعض المجالات الخاصة .
وتتولى لجنة المخاطر بالبنك مهمة مراجعة ومناقشة الخطوات الأساسية لإدارة المخاطر البنكية الجوهرية وتجتمع ثلاثة أشهر على الأقل .
وأخيرا يقوم من فر يق المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين بمراقبة مبادئ وإجراءات وبنية إدارة المخاطر بالبنك .

- خطر الائتمان
يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته ، ويعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك ، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر ، ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة التمويل التي ينشأ عنها التمويلات والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين ، كما يوجد خطر الائتمان أيضاً في الأدوات المالية خارج المركز المالى مثل ارتباطات التمويلات ، وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة التوظيف والاستثمار وإدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره الى مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

- قياس خطر الائتمان

التوظيفات والتسهيلات للعملاء

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالتوظيفات والتسهيلات للعملاء ، ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي :

* احتمالات الإخفاق (التأخر) (Probability of default) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية .
* المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق (Exposure at default) .
* خطر الإخفاق الافتراضي (Loss given default) .

وتنطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة (نموذج الخسارة المتوقعة The Expected Loss Model) المطلوبة من لجنة بازل للرقابة المصرفية ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الاضمحلال وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم ٢٦ ، الذي يعتمد على الخسائر التي تحققت في تاريخ المركز المالى (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة (إيضاح أ/٣) .
يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر على مستوى كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء . وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخلياً وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسئولي الائتمان للوصول الى تصنيف الجدارة الملائم وقد تم تقسيم عملاء البنك الى أربع فئات للجدارة ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدى احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة ، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدى احتمال التأخر ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضرورياً ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التأخر .

فئات التصنيف الداخلي للبنك

التصنيف	مدلول التصنيف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر على سبيل المثال بالنسبة للتمويل يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية وبالنسبة للارتباطات يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة الى المبالغ الاخرى التي يتوقع أن تكون قد سحبت حتى تاريخ التأخر إن حدث .

وتمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر . ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكد يختلف ذلك بحسب نوع المدين وأولوية المطالبة ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الاخرى .

أدوات الدين وأذون الخزانة والإذون الاخرى

بالنسبة لأدوات الدين والأذون يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية مثل تصنيف ستاندرد أند بور أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان ويتم النظر الى تلك الاستثمارات في الأوراق المالية والأذون على أنها طريقة للحصول على جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل .

- سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركز خطر الائتمان على مستوى المدين والمجموعات والصناعات والدول .

ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوى كل عميل أو مجموعة عملاء ، وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية . ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة الى ذلك . ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني على مستوى العميل / المجموعة والمنتج والقطاع والدولة من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية.

ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي عميل بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج المركز المالى ، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة . ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يومياً .

يتم أيضاً إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة العملاء والعملاء المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود التوظيف كلما كان ذلك مناسباً .

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر :

الضمانات
يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان . ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة . ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة . ومن الأنواع الرئيسية لضمانات التوظيف والتسهيلات :

* الرهن العقاري .
* رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع .
* رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية .

وغالباً ما يكون التمويل على المدى الأطول للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان ولتخفيض خسارة الائتمان الى الحد الأدنى يسعى البنك للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الاضمحلال لأحد التمويلات أو التسهيلات .

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضماناً لأصول أخرى بخلاف التوظيف والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأدون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول Asset-Backed Securities والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية .

المشتقات
يحتفظ البنك بإجراءات رقابية حصيفة على صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء على مستوى كل من القيمة والمدة . ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدد بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذي يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة . ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد التمويل الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق ولا يتم عادة الحصول على ضمانات في مقابل الخطر الائتماني على تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كايداعات هامشية من الأطراف الاخرى .
وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول على نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الاخرى لتغطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم .

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب . وتحمل عقود الضمانات المالية Guarantees and stand by letters of credit ذات خطر الائتمان المتعلق بالتوظيف . وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية Documentary and Commercial Letters of Credit التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من التمويل المباشر .

وتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح التوظيف أو الضمانات أو الاعتمادات المستندية ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل .

- سياسات الاضمحلال والمخصصات

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق بدرجة كبيرة على تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة التمويل والاستثمار . وبخلاف ذلك ، يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التي وقعت في تاريخ المركز المالى لأغراض التقارير المالية بناء على أدلة موضوعية تشير الى الاضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظراً لاختلاف الطرق المطبقة ، تقل عادة خسائر الائتمان المحملة على القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الخسارة المتوقعة المستخدم في الجدارة الائتمانية ولأغراض قواعد البنك المركزي المصرى .

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة الوارد في المركز المالى في نهاية السنة مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعة ومع ذلك فإن أغلبية المخصص ينتج من آخر درجة من التصنيف ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل المركز المالى المتعلقة بالتوظيف والتسهيلات والخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك .

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير الى وجود اضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم ٢٦ ، واستناداً الى المؤشرات التالية التي حددها البنك :

- صعوبات مالية كبيرة تواجه عميل التوظيف أو المدين .
- مخالفة شروط اتفاقية التمويل مثل عدم السداد .
- توقع إفلاس العميل أو دخول في دعوة تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له .
- تدهور الوضع التنافسي لعميل التوظيف .
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية بالصعوبات المالية لعميل التوظيف بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية .
- اضمحلال قيمة الضمان .
- تدهور الحالة الائتمانية .

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنوياً أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الخسائر الائتمانية المتوقعة على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردي وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ المركز المالى على أساس كل حالة على حدة ، ويجري تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة . ويشمل التقييم عادة الضمان القائم ، بما في ذلك إعادة تأكيد التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات .

ويتم تكوين مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية .

- نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة الى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في إيضاح أ/١ ، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصرى . ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالي ومدى انتظامه في السداد .

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان ، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان ، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصرى . وفي حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصرى عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، يتم تجنيب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة . ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين . ويعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع ويبين إيضاح (٢٨/أ) الحركة على حساب احتياطي المخاطر البنكية العام خلال السنة المالية .

وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصرى ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان :

تصنيف البنك المركزي المصرى	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
١	مخاطر منخفضة	صفر	١	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	%١	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	%١	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	%٢	١	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	%٢	١	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حدياً	%٣	٢	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	%٥	٣	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	%٢٠	٤	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك في تحصيلها	%٥٠	٤	ديون غير منتظمة
١٠	رديئة	%١٠٠	٤	ديون غير منتظمة

- الاستحواذ على الضمانات

قام البنك خلال الفترة الحالية بالحصول على أصول بالاستحواذ على بعض الضمانات كما يلي :

طبيعة الأصل	القيمة الدفترية بالألف جنيه مصرى
	-
الإجمالى	-

يتم تبويب الأصول التي تم الاستحواذ عليها ضمن بند الأصول الاخرى بالمركز المالي ويتم بيع هذه الأصول كلما كان ذلك عملياً .

- **خطر السوق**

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير في أسعار السوق . وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملة ومنتجات حقوق الملكية ، حيث أن كل منها معرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد ومعدلات أسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية . ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق الى محافظ للمتاجرة أو لغير غرض المتاجرة.

- **خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية**

يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية . وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظياً .

مهام غرفة المعاملات الدولية (Dealing Room) :

- تقديم تقارير دورية عن حركة الأسواق المالية .
- تنفيذ توصيات لجنة الأصول والالتزامات التى تمت الموافقة عليها وعرض تقارير بمدى التقدم فى تنفيذ تلك التوصيات .
- التنسيق مع وحدة إدارة الأصول والالتزامات فيما يتعلق بالتحوط الطبيعى ضد المخاطر التى قد تنشأ عن معاملات خاصة وبما يتفق مع السياسة والتوصيات المعتمدة للجنة إدارة الأصول والالتزامات .
- المسئولية عن إدارة السيولة على المدى القصير .
- إعداد تقارير دورية بأى مستجدات عن موقف الأسواق وتوجيه النظر لأى اختناقات فى السيولة .
- إبلاغ وحدة إدارة الأصول والالتزامات بالاحتياجات التمويلية لمعالجة فجوة السيولة .

* منظومة إدارة مخاطر هيكل سعر العائد

يتم تحديد وقياس هذا الخطر بمعرفة وحدة الأصول والالتزامات (ALMU) التابعة لقطاع الخزانة بالبنك ويتم تقييم المخاطر وحدودها والإجراءات التصحيحية الواجب القيام بها بمعرفة لجنة الأصول والالتزامات (ALCO) برئاسة رئيس البنك وعضوية المديرين التنفيذيين والمدير المالي ومديرو الإدارات التجارية ومدير شبكة الفروع والسكرتير العام ورئيس غرفة المعاملات الدولية وتقوم غرفة المعاملات الدولية بتنفيذ الإجراءات الضرورية التي تقررها لجنة الأصول والالتزامات لتصحيح الفجوات من خلال التعامل في الأسواق المالية وتعد الغرفة تقاريرها بما حدث من تطور وعرضها على وحدة الأصول والالتزامات ولجنة الأصول والالتزامات.

* مهام لجنة إدارة الأصول والالتزامات (ALCO)

- البت في الحدود المقبولة لأغراض تحليل الحساسية.
- مراجعة الافتراضات المستخدمة فى تحديد وقياس المخاطر والتحقق من صحتها واعتمادها.

استعراض مخاطر وفجوات أسعار العائد وموقف الحساسية بالبنك والواردة بتقارير وحدة إدارة الأصول والالتزامات (ALMU).

- تقييم وتعديل واعتماد التوصيات المقترحة لتعديل الفجوات -إن وجدت- بما يتفق مع الحدود السابق اعتمادها.

* مهام وحدة إدارة الأصول والالتزامات (ALMU)

- توثيق سياسة إدارة المخاطر كما تم إقرارها بمعرفة لجنة الأصول والالتزامات والحفاظ عليها.
- إعداد النماذج المستخدمة في تحديد وقياس المخاطر والعمل على تطويرها باستمرار.
- إعداد تقارير بالقيم المعرضة للخطر وتطور تلك القيم على مدار الزمن وعرض تلك التقارير على لجنة إدارة الأصول والالتزامات.
- تقديم توصيات لتعديل الفجوات بما يتفق مع الحدود السابق اعتمادها.
- متابعة تطبيق قرارات لجنة الأصول والالتزامات وإخطارها بمدى التقدم فى تطبيق تلك القرارات.

- خطر تقلبات سعر العائد

يتعرض البنك لآثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة ، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداة المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق ، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة ، ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك.

هدف البنك من إدارة خطر أسعار العائد :
يهدف البنك إلى تخفيض درجة تعرضه لمخاطر هيكل أسعار العائد إلى أقصى حد ممكن مع مراعاة أن تكون قيمه المخاطر المتبقية الناجمة عن أسعار العائد في حدود مستوى الحساسية المعتمد من لجنة الأصول والالتزامات.
ويعرف مستوى الحساسية بأنه التغير فى صافى القيمة الحالية لمراكز أسعار العائد الثابتة المستقبلية للبنك مقابل كل زيادة قدرها ١ % بمنحنى سعر العائد وتتم المتابعة الجدية لمدى التزام البنك بالحدود المطبقة .

- خطر السيولة
خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها . ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات عمليات التوظيف .

إدارة مخاطر السيولة

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة إدارة الشئون المالية بالبنك ما يلي :

* يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند استحقاقها أو عند منحها للعملاء ويتواجد البنك في أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف .
* الاحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق التي من الممكن تسييلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية .
* مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصري .
* إدارة التركز وبيان استحقاقات عمليات التوظيف .

هدف البنك من إدارة السيولة

يهدف البنك لتمويل أنشطته على أساس أفضل الأسعار الممكنة في ظل الظر وف الطبيعية، ولضمان قدرته على الوفاء بالتزاماته في حالة حدوث أزمة .وسعيا نحو تحقيق هذه الغاية يتبنى البنك المبادئ الرئيسية التالية لإدارة السيولة :

- إدارة السيولة فى المدى القصير وفقا للإطار الرقابى.
- تنويع مصادر التمويل.
- الاحتفاظ بمجموعة من الأصول ذات سيولة عالية.

قياس ومتابعة هيكل مخاطر السيولة

يتلخص إطار إدارة السيولة بالبنك فى العمليات التالية :

- التقييم المنتظم لهيكل سيولة البنك وتطوره علي مدار الزمن.
- متابعة تنويع مصادر التمويل .
- تقييم البنك لاحتياجات التمويل على أساس التوقعات الواردة في الموازنة التقديرية بغرض التخطيط لحلول ملائمة للتمويل .

يتم تحديد فجوات السيولة المتوقعة عن طريق حصر البنود التى تظهر بقائمة المركز المالي البنك وخارجها حسب نوع عملة وآجال الاستحقاق المتبقية لتلك البنود وتتحدد تواريخ استحقاق الأصول والالتزامات القائمة على أساس الشروط التعاقدية للمعاملات ونماذج أنماط سلوك العميل التاريخية (كما فى حالة حسابات الاستثمار) وكذا الافتراضات التقليدية المتصلة ببعض بنود قائمة المركز المالي(كما فى حالة حقوق المساهمين) .

ولأغراض الرقابة وإعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي وهي الفترات الرئيسية لإدارة السيولة وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية .

وتقوم إدارة التوظيف المحلى أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل ، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات عمليات التوظيف ، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية .

منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة الشئون المالية بالبنك بهدف توفير تنوع واسع في العملات ، والمناطق الجغرافية ، والمصادر ، والمنتجات والآجال .

- ادارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال ، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة الى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالي فيما يلي :

- الالتزام بالمتطلبات القانونية والاحكام الشرعية لرأس المال في جمهورية مصر العربية وفي البلدان التي تعمل بها فروع البنك .
- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الاخرى التي تتعامل مع البنك .
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط .

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصرى في جمهورية مصر العربية) يومياً بواسطة إدارة البنك ، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعات لدى البنك المركزي المصرى على أساس ربع سنوي

ويطلب البنك المركزي المصرى أن يقوم البنك بما يلي :

- الاحتفاظ بمبلغ ٥ مليار جنيه مصرى حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع .
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٢,٥٠ % ، ويبلغ الحد الادنى لمعيار كفاية رأس المال بعد اضافة متطلبات الدعامة التحوطية والبنوك ذات الاهمية النظامية المحلية ١٢,٥٠ % وذلك من بداية يناير ٢٠١٩م .

يتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين :

الشريحة الأولى : وهي رأس المال الأساسي ، ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) ، والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام ، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة ، واجمالي رصيد بنود الدخل الشامل الاخر المتراكم بالميزانية .

الشريحة الثانية : وهي رأس المال المساند ، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقاً لرصيد المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين و التسهيلات الائتمانية المطلوبة فى المرحلة الأولى بما لا يزيد عن ١,٢٥ % من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر ، و التوظيفات / الودائع المساندة التي تزيد آجالها عن خمس سنوات (مع استهلاك ٢٠ % من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من آجالها) و ٤٥ % من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية من الاستثمارات المالية في الشركات التابعة والشقيقة .

وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال ، يراعى ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وألا تزيد التوظيفات (الودائع) المساندة عن نصف رأس المال الأساسي .

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر الى ١٠٠ % مبوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر عمليات التوظيف و الاستثمار المرتبطة به ، ومع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار . ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج المركز المالى بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

- ويتكون البسط لمعدل كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين طبقا لبازل II :
الشريحة الأولى : وهى رأس المال الأساسي ويتكون من رأس المال المدفوع - بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة - والأر باح المحتجزة والاحتياطيات القائمة التي ينص القانون والنظام الأساسى للبنك على تكوينها بعد توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام والاحتياطي الخاص كما يخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة .

وقد تم إدراج صافي الأرباح المرحلية في الشريحة الأولي وذلك طبقا لقرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتار يخ ١٥ فبراير ٢٠١٧.

الشريحة الثانية : وهى رأس المال المساند ويتكون مما يعادل رصيد المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين / التمويلات و التسهيلات الأئتمانية المدرجة فى المرحلة الأولى بما لا يزيد عن ١,٢٥ % من إجمالي المخاطر الأئتمانية للأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر والتمويلات / الودائع المساندة التي تزيد آجالها عن خمس سنوات - مع استهلاك ٢٠ % من قيمتها فى كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من آجالها - بالإضافة إلى ٤٥ % من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية لكل من الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر وأدوات الدين بالتكلفة المستهلكة والاستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة و ٤٥ % من قيمة الأحتياطي الخاص.

ويراعى عند حساب إجمالي بسط معدل كفاية رأس المال ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وألا تزيد التمويلات – الودائع - المساندة عن نصف رأس المال الأساسي.

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ٢٠٠ % مبوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به مع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج قائمة المركز المالى بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

تم إعداد معيار كفاية رأس المال طبقا لمتطلبات بازل II بناءاً على قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتار يخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٢ والتى أصدرت فى ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢.

وقد التزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحلية خلال السنتين الماضيتين

ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال في نهاية الفترة المالية :

	٣١ مارس ٢٠٢٣م ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م ألف جنيه مصرى
الشريحة الأولى (رأس المال الاساسى و الاضافى):		
رأس المال المصدر والمدفوع	٥,٦٧٧,٥٠٩	٥,٦٧٧,٥٠٩
أسهم خزينة (-)	(٩,٨٩٢)	(٩,٨٩٢)
الاحتياطيات " قانونى (عام) & رأسمالى "	٢,٣٩٢,٩٢٣	١,٩٣٩,٧٠٧
احتياطى مخاطر العام	١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣
الأرباح المحتجزة	٨,٩٩٥,٦٧٣	٦,٥٥٠,٣٥٤
الأرباح المرحلية ربع السنوية / السنوية	١,٧٣٦,٨٤٦	١,٤٦٧,٦٠٩
حقوق الأقلية	٥,٢٠٨	٥,١٨٥
إجمالى الاستبعادات من رأس المال الأساسى المستمر Common Equity	(٢,٢٦٣,٨٠٦)	(١,٥٩٠,٦٥٠)
اجمالى رصيد بنود الدخل الشامل الاخر المتراكم بعد التعديلات الرقابية	٤,٢٦٧,١٧٦	٣,٢١٤,٩٢٤
اجمالى رأس المال الاساسى و الاضافى	٢٠,٩٥٠,٧٩٠	١٧,٤٠٣,٨٩٩
الشريحة الثانية (رأس المال المساند):		
٤٥% من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية فى الشركات التابعة والشقيقة	٦٦٨,٣٢٤	٦٤٢,٤٥٠
رصيد المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين و التسهيلات الائتمانية المطلوبة فى المرحلة الأولى	٣٦٦,٠٨٠	٢٧٦,٧٨٨
اجمالى رأس المال المساند	١,٠٣٤,٤٠٤	٩١٩,٢٣٨
إجمالى القاعدة الرأسمالية بعد الاستبعادات (اجمالى رأس المال)	٢١,٩٨٥,١٩٤	١٨,٣٢٣,١٣٧
الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر :		
إجمالى الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر الائتمان والسوق والتشغيل	٨٩,٨٤٢,٥٢٧	٦٣,١٧٠,١٣٢
إجمالى القاعدة الرأسمالية / إجمالى الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر الائتمان والسوق والتشغيل	٢٤,٤٧ %	٢٩,٠١ %

وافق البنك المركزى المصرى فى جلسته بتاريخ ٧ يوليو ٢٠١٥م على التعليمات الرقابية لقياس الخاصة بالرافعة المالية مع إلزام البنوك بالحد الأدنى لتلك النسبة (٣%) على أساس ربع سنوى وذلك على النحو التالى :
كنسبة استرشادية من نهاية سبتمبر ٢٠١٥م وحتى عام ٢٠١٧م.
كنسبة ملزمة اعتبارا من عام ٢٠١٨م .
كما أوجب عن الإفصاح عن النسبة ومكوناتها (بسطاً ومقاماً) بالقوائم المالية المنشورة أسوةً بما يجرى عليه حالياً فيما يخص المعيار المعتمد على المخاطر (CAR) .
ويتكون بسط ومقام نسبة الرافعة المالية من الآتي :
مكونات البسط يتكون بسط النسبة من الشريحة الأولى لرأس المال (بعد الاستبعادات) المستخدمة في بسط معيار كفاية رأس المال المعتمد على المخاطر (CAR).
مكونات المقام يتكون مقام النسبة من كافة أصول البنك داخل وخارج الميزانية – وفقاً للقوائم المالية - وهو ما يطلق علية "تعرضات البنك" .
النسبة يجب ألا تقل نسبة الشريحة الأولى من القاعدة الرأسمالية (بعد الاستبعادات) الى إجمالى تعرضات البنك عن (٣ %).

	٣١ مارس ٢٠٢٣م ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م ألف جنيه مصرى
أولا : بسط النسبة		
الشريحة الأولى من رأس المال بعد الاستبعادات	٢٠,٩٥٠,٧٩٠	١٧,٤٠٣,٨٩٩
ثانيا : مقام النسبة		
إجمالى التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الأوراق المالية	١٦٤,٢٨٤,٨١١	١٥٠,٤٣٠,٦٢٨
التعرضات خارج الميزانية	٥,٤٣٤,٨٢٢	٣,٠٦٠,٣١٩
إجمالى التعرضات داخل وخارج الميزانية	١٦٩,٧١٩,٦٣٣	١٥٣,٤٩٠,٩٤٧
نسبة الرافعة المالية %	% ١٢,٣٤	% ١١,٣٤

- **التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة :**

أ- خسائر الاضمحلال في مشاركات ومرابحات ومضاربات

يراجع البنك محفظة مشاركات ومرابحات ومضاربات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل ، ويقوم باستخدام الحكم الشخصي عند تحديد ما إذا كان ينبغي تسجيل عبء الاضمحلال في قائمة الدخل ، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير الى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة المرابحات وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى المرابحة الواحدة في تلك المحفظة , وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير الى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من عملاء التوظيف على السداد للبنك ، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك . عند جدولة التدفقات النقدية المستقبلية ، تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر عمليات التوظيف و الاستثمار في وجود أدلة موضوعية تشير الى الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة . ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبرة .

ب- استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات دفعات وتواريخ استحقاق ثابتة أو قابلة للتحديد على أنها استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ويتطلب ذلك التبويب استخدام الحكم الشخصي بدرجة عالية ولاتخاذ هذا القرار يقوم البنك بتقييم النية والقدرة على الاحتفاظ بتلك الاستثمارات بالتكلفة المستهلكة ، وإذا أخفق البنك في الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا في بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق عندها يتم إعادة تبويب كل الاستثمارات بالتكلفة المستهلكة إلى الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر ، وبالتالي سوف يتم قياس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المستهلكة إضافة إلى تعليق تبويب أية استثمارات بذلك البند .

ج- القيمة العادلة للمشتقات

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب التقييم وعندما يتم استخدام هذه الأساليب مثل النماذج لتحديد القيمة العادلة يتم اختبارها ومراجعتها دوريا بواسطة أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التى قامت بأعدادها .وتعتمد نتائج التقييم العادلة الى حد ما على الخبرة .

د- أدوات مالية يتم قياسها بالقيمة العادلة :

يتم قياس الأصول المالية المبوبة كأصول مالية بغرض المتاجرة بالقيمة العادلة مع أدراج فروق التغير في القيمة العادلة بقائمة الدخل ضمن بند" صافى الدخل من المتاجرة " كما يتم قياس أدوات الدين المبوبة كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر بالقيمة العادلة مع إدراج فروق التغير في القيمة العادلة ببنود الدخل الشامل الأخر ضمن " احتياطي القيمة العادلة " وبالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق ملكية فيتم قياس الأسهم المقيدة ببورصة الأوراق المالية بالقيمة العادلة طبقا للأسعار المعلنة بالبورصة في تاريخ القوائم المالية " أما بالنسبة للأسهم غير المقيدة بالبورصة " فيما عدا الاستثمارات الاستراتيجية "فيتم تقييمها بإحدى الطرق الفنية المقبولة " طريقة التدفقات النقدية المخصومة ، طريقة مضاعفات القيمة " وإدراج فروق التقييم بقائمة الدخل الشامل ضمن " احتياطي القيمة العادلة " وبالنسبة للاستثمارات الاستراتيجية فتعتبر التكلفة او القيمة الأسمية بمثابة القيمة العادلة لتلك الاستثمارات.

يقوم مصرفنا بالعمل وفقاً للتسلسل الهرمي للقيمة العادلة بناء علي مستويات المدخلات التي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

-المستوي الأول:

وتتمثل مدخلات المستوي الأول في الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لأصول أو التزامات مطابقة يستطيع البنك الوصول إليها في تاريخ القياس.

-المستوي الثانى:

وتتمثل مدخلات المستوي الثاني فى كافة المدخلات بخلاف أسعار معلن عنها ضمن المستوي الأول وتكون هذه المدخلات ملحوظة للأصل أو الالتزام بشكل مباشر أو غير مباشر.

-المستوي الثالث:

وتتمثل مدخلات المستوي الثالث في المدخلات غير الملحوظة للأصل أو الالتزام.

- تمويلات وتسهيلات مع العملاء

تظهر التمويلات والتسهيلات بالصافي بعد خصم مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة .

- أرصدة لدى البنوك

تظهر أرصدة لدى البنوك بالصافي بعد خصم مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة .

- أدوات دين بالتكلفة المستهلكة

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات الدفعات وتواريخ الاستحقاق الثابتة أو القابلة للتحديد كادوات دين بالتكلفة المستهلكة " ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ".

- الأوعية الادخارية وشهادات الإدخار

تظهر الأوعية الادخارية وشهادات الإدخار بالتكلفة .

٥ - التحليل القطاعي

- التحليل القطاعي للأنشطة

يتضمن النشاط القطاعي العمليات التشغيلية والأصول المستخدمة في تقديم الخدمات المصرفية وإدارة المخاطر المحيطة بها والعائد المرتبط بهذا النشاط التي قد تختلف عن باقي الأنشطة الاخرى . ويتضمن التحليل القطاعي للعمليات وفقاً للأعمال المصرفية الواردة فيما يلي :

المؤسسات الكبيرة ، والمتوسطة والصغيرة

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والودائع والحسابات جارية مدينة عمليات التوظيف و الاستثمار والمشتقات المالية .

الاستثمار

ويشمل أنشطة اندماج الشركات وشراء الاستثمارات وتمويل إعادة هيكلة الشركات والأدوات المالية .

الأفراد

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والادخار والودائع والمرابحات الشخصية والمرابحات العقارية .

أنشطة أخرى

وتشمل الأعمال المصرفية الاخرى كإدارة الأموال .

وتتم المعاملات بين الأنشطة القطاعية وفقاً لدورة النشاط العادي للبنك وتتضمن الأصول والالتزامات الأصول والالتزامات التشغيلية كما تم عرضها في المركز المالي للبنك .

٦ - صافي الدخل من العائد والمبيعات

	٣١ مارس ٢٠٢٣ بالألف جنيه مصرى	٣١ مارس ٢٠٢٢م بالألف جنيه مصرى
عائد عمليات مشاركات ومرابحات ومضاربات والإيرادات المشابهة والمبيعات:		
البنك المركزى المصرى	٢٢٩,٦١٤	٥٧,٩٣٨
البنوك الأخرى	٣٥٦,١٥٢	٩٩,٥٢٧
العملاء	٤٤٣,٧٤٥	٣٦٩,٦٢٧
المجموع	١,٠٢٩,٥١١	٥٢٧,٠٩٢
عائد أدوات دين حكوميه	٢,٥٤١,٩٨٤	٢,٣٢٤,٢٢٧
عائد استثمارات فى أدوات دين غير حكومية	٣٣,٧٠٢	١٤,٩٢٠
إجمالى عائد عمليات مشاركات ومرابحات ومضاربات والإيرادات المشابهة	٣,٦٠٥,١٩٧	٢,٨٦٦,٢٣٩
المبيعات	٩٩١,٢١٦	٧٦٩,٢٣٠
إجمالى عائد عمليات مشاركات ومرابحات ومضاربات والإيرادات المشابهة والمبيعات	٤,٥٩٦,٤١٣	٣,٦٣٥,٤٦٩
تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة والمبيعات:		
ودائع وحسابات جارية :		
البنوك	(٣٩,١٩٠)	(١٣,٠٧٣)
العملاء	(٢,١٤٢,٢٠٩)	(١,٥٦٧,٥٨١)
إجمالي تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة	(٢,١٨١,٣٩٩)	(١,٥٨٠,٦٥٤)
تكلفة المبيعات	(٦٣٤,٦٢٠)	(٥٦٨,٨١٥)
إجمالي تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة والمبيعات	(٢,٨١٦,٠١٩)	(٢,١٤٩,٤٦٩)
الصافي الدخل من العائد والمبيعات	١,٧٨٠,٣٩٤	١,٤٨٦,٠٠٠

٧ - إيرادات الأتعاب والعمولات

	٣١ مارس٢٠٢٣ بالألف جنيه مصرى	٣١ مارس ٢٠٢٢م بالألف جنيه مصرى
الأتعاب والعمولات المرتبطة بعمليات التوظيف والاستثمار	٤٠,٨٧٠	٧,٣٣٣
أتعاب خدمات تمويل المؤسسات	٣,٥٢٠	٢,٣٠٣
أتعاب أعمال الأمانة والحفظ	٩,١١٢	٤,٢٤١
أتعاب أخرى	٦٨,١٩٦	٥٠,٢١٤
الأجمالى	١٢١,٦٩٨	٦٤,٠٩١

٨ - توزيعات الأرباح

	٣١ مارس ٢٠٢٣ بالألف جنيه مصرى	٣١ مارس ٢٠٢٢م بالألف جنيه مصرى
بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	١٦٠,٥٢٤	٩٦٣
بالقيمة العادلة من خلال الارباح و الخسائر	٢,٥٥٩	١٣٠
الأجمالى	١٦٣,٠٨٣	١,٠٩٣

٩ - **صافي دخل المتاجرة**

	٣١ مارس ٢٠٢٣ بالألف جنيه مصري	٣١ مارس ٢٠٢٢م بالألف جنيه مصري
عمليات النقد الأجنبي		
(خسائر) أرباح التعامل فى العملات الأجنبية	(٤٥,٧٥٧)	١٠,٤٧٢
أرباح تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية بغرض المتاجرة	٣٧,٥٦٨	٥٥,٧٣٣
أرباح ادوات حقوق الملكية (عائد ناتج المتاجرة)	٨,٧٠٦	١٠,٥٧٨
الأجمالى	٥١٧	٧٦,٧٨٣

١٠ - **(عبء) الاضمحلال عن خسائر عمليات التوظيف و الاستثمار**

	٣١ مارس ٢٠٢٣ بالألف جنيه مصري	٣١ مارس ٢٠٢٢م بالألف جنيه مصري
نقدية وارصدة لدى البنك المركزى	(٢,٦٥٣)	٣١٣
ارصدة لدى البنوك	(٦٦)	٢٦٧
ادوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(١١,٣٦٦)	٢٦٥
ادوات دين بالتكلفة المستهلكة	(١٣٥,٥٢٧)	(٢,٢١٣)
مشاركات ومرابحات و مضاربات مع العملاء	(٢٩٤,٥١١)	(١٩٩,٩٧١)
الأجمالى	(٤٤٤,١٢٣)	(٢٠١,٣٣٩)

١١ - **مصروفات إدارية**

	٣١ مارس ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى	٣١ مارس ٢٠٢٢م بالألف جنيه مصرى
تكلفة العاملين		
أجور ومرتبات	(٣٣٣,٧١٧)	(٢٣٠,٣٣٤)
تأمينات اجتماعية	(٨,٠٥٢)	(٧,٠٢١)
تكلفة المعاشات		
تكلفة نظم الاشتراكات المحددة	(٥,٥٩٧)	(٥,٣٨٦)
	(٣٤٧,٣٦٦)	(٢٤٢,٧٤١)
مصروفات إدارية أخرى	(٤٠١,١٢١)	(٢١٢,٥٢٤)
الأجمالى	(٧٤٨,٤٨٧)	(٤٥٥,٢٦٥)

١٢- إيرادات تشغيل أخرى

	٣١ مارس ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى	٣١ مارس ٢٠٢٢م بالألف جنيه مصرى
أرباح تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التى بغرض المتاجرة	١,٥٢٩,٤٨١	٦٩٧,٨٥٣
ارباح بيع أصول ثابتة	-	٢,٥٣٩
(مصروف) إيجار تشغيلي	(٧٥٦)	(٤٤٥)
أخرى	٧٤,٦١٧	٤٣,٢٥٢
(عبء) مخصصات أخرى	(١١,٧٥١)	(٤,٠٨٣)
الأجمالى	١,٥٩١,٥٩١	٧٣٩,١١٦

١٣ – (مصروفات) ضرائب الدخل

	٣١ مارس ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى	٣١ مارس ٢٠٢٢م بالألف جنيه مصرى
ضرائب الدخل الحالية	(٢٤٦,٧٠٤)	(٣٩٩,٧٨٦)
وتتمثل ضرائب الدخل الحالية في الأتى:		
ضرائب الدخل المحسوبة على أساس معدل ضرائب ٢٠%	(٤٣٢,٣١٣)	(٤٣٢,٥٨٨)
ضرائب دخل جارية	(٢٩,٤٠٣)	(٣٢,٩٧٣)
إيرادات ضريبية مؤجلة	٢١٥,٠١٢	٦٥,٧٧٥
الإجمالى	(٢٤٦,٧٠٤)	(٣٩٩,٧٨٦)

وفيما يلى الموقف الضريبى :

اولاً: ضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

- تمت التسوية النهائية مع المركز الضريبي لكبار الممولين وسداد الضريبة المستحقة وذلك منذ بداية نشاط البنك وحتى عام ٢٠١٨ م.
- بالنسبة لعام ٢٠١٩ تمت المحاسبة والاتفاق مع المركز الضريبي لكبار الممولين وجاري اجراء التسوية النهائية للحصول على مخالصة نهائية عن العام .
- بالنسبة لعامي ٢٠٢٠م-٢٠٢١م تم تقديم الاقرار الضريبي وسداد الضريبة المستحقة من واقعه في المواعيد المحددة قانونا ولم يتم الفحص حتى تاريخه .
- بالنسبة لعام ٢٠٢٢م جارى إعداد الاقرار الضريبي وسيتم تقديمه في المواعيد المحددة قانونا.

ثانياً : ضريبة كسب العمل

- تمت التسوية والاتفاق مع المركز الضريبي لكبار الممولين وتم اجراء التسوية النهائية وسداد الضريبة المستحقة وذلك منذ بداية نشاط البنك وحتى عام ٢٠١٩ م.
- بالنسبة للفترة من ٢٠٢٠/١/١م حتى ٢٠٢٣/٠٣/٣١م تم توريد الضريبة الشهرية المستحقة فى الموعد المحدد قانونا ولم يتم الفحص حتى تاريخه.

ثالثاً : ضريبة الدمغة

- تمت التسوية والاتفاق مع المركز الضريبي لكبار الممولين و تم اجراء التسوية النهائية وسداد الضريبة المستحقة وذلك منذ بداية نشاط البنك وحتى عام ٢٠٢٠ م.
- بالنسبة للفترة من ٢٠٢١/١/١م وحتى ٢٠٢٣/٠٣/٣١م فقد تم تقديم الإقرار الضريبى الربع سنوى في ميعاده وسداد الضريبة المستحقة من واقعه ولم يتم الفحص حتى تاريخه .

رابعاً : الضريبة العقارية

- تم سداد جميع الضرائب المستحقة على فروع ومقرات البنك حتى عام ٢٠٢٢ م ، وذلك وفقا للقانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ والمعمول به من ٢٠١٣/٧/١ .

تم سداد المطالبات الخاصة بعام ٢٠٢٣م والتى تم إرسال مطالبات بها من المأموريات المختصة .

بالنسبة لشركات للبنك

اولاً: ضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

- يتم إعداد الإقرار الضريبى وسداد الضريبة من واقع تلك الاقرارات وتقديمه فى المواعيد المحددة قانوناً.

ثانياً : ضريبة كسب العمل

- **يتم توريد الضريبة الشهرية المستحقة وتقديمها فى المواعيد المحددة قانوناً.**

ثالثاً : ضريبة الدمغة

- يتم إعداد الإقرار الضريبى وسداد الضريبة من واقع تلك الاقرارات وتقديمه فى المواعيد المحددة قانوناً.

رابعاً: الضريبة العقارية

- يتم إعداد الإقرار الضريبى وسداد الضريبة من واقع تلك الاقرارات وتقديمه فى المواعيد المحددة قانوناً.

خامسا : ضريبة المبيعات و القيمة المضافة

- يتم إعداد الإقرار الضريبى وسداد الضريبة من واقع تلك الاقرارات وتقديمه فى المواعيد المحددة قانوناً.

١٤ - نصيب السهم في الربح

	٣١ مارس ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى	٣١ مارس٢٠٢٢م بالألف جنيه مصرى
صافي أرباح الفترة	٢,١٩٧,١٩٦	١,٢٨٩,٨٠٢
حصة العاملين	(٥٥,٠٠٠)	(٤٥,٠٠٠)
مكافأة مجلس الإدارة	(٦,٠٠٠)	(٤,٧٥٠)
	٢,١٣٦,١٩٦	١,٢٤٠,٠٥٢
المتوسط المرجح للأسهم العادية المصدرة	٦٠٧,٤٧١	٦٠٧,٤٧١
نصيب السهم الأساسي في الربح (بالجنيه)	٣,٥١٧	٢,٠٤١

١٥- نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري

	٣١ مارس ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م بالألف جنيه مصرى
نقدية	١,٨٤٨,٧٤٩	١,٤٤٢,٥٠٠
أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي	١١,٤٠٣,٧٧٧	١١,٢٠١,٤٤٥
يخصم :		
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والايرادات المقدمة	(٣٥,١٢٣)	(٢٥,١٦٣)
الأجمالى	١٣,٢١٧,٤٠٣	١٢,٦١٨,٧٨٢
أرصدة بدون عائد	٧,٥٦٩,٨٦٩	٨,٠١٩,٣١٤
أرصدة ذات عائد	٥,٦٤٧,٥٣٤	٤,٥٩٩,٤٦٨
الأجمالى	١٣,٢١٧,٤٠٣	١٢,٦١٨,٧٨٢

١٦- أرصدة لدى البنوك

	٣١ مارس ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م بالألف جنيه مصرى
حسابات جارية	٧٤٩,٦٤١	٧٩٦,٥٩٨
ودائع(مضاربات)	٣١,٨٢٤,٤٧٢	٢٣,٣٦٣,٧٣١
يخصم : الإيرادات المقدمة	(٤٨,٧٤٥)	(٤٨,٨٠٧)
يخصم مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٣,٦١٨)	(٢,٨٧٧)
الإجمالى	٣٢,٥٢١,٧٥٠	٢٤,١٠٨,٦٤٥
البنك المركزى بخلاف نسبة الإحتياطي الإلزامي	٦,٧٣٦,٦٠٣	٢,٤٣٦,٩٣٦
بنوك محلية	٢٠,٣٥٣,٨٥١	١٧,٩١٧,١٤٣
بنوك خارجية	٥,٤٣١,٢٩٦	٣,٧٥٤,٥٦٦
الإجمالى	٣٢,٥٢١,٧٥٠	٢٤,١٠٨,٦٤٥
أرصدة بدون عائد	١٨٤,٩٥٥	٢١٤,١٥٩
أرصدة ذات عائد	٣٢,٣٣٦,٧٩٥	٢٣,٨٩٤,٤٨٦
الإجمالى	٣٢,٥٢١,٧٥٠	٢٤,١٠٨,٦٤٥
أرصدة متداولة	٣٢,٣٦٠,٠٩١	٢٣,٨٩٥,٦٧٥
أرصدة غير متداولة	١٦١,٦٥٩	٢١٢,٩٧٠
الأجمالى	٣٢,٥٢١,٧٥٠	٢٤,١٠٨,٦٤٥

١٧ - مخزون

	٣١ مارس ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م بالألف جنيه مصرى
مخزون خامات	٥٦٨,٩١٥	٤٥٥,٠٥٨
مخزون مستلزمات إنتاج وقطع غيار ووقود	٣١٧,٢٠٩	٣١٠,٤٢٦
مخزون انتاج تام	٩٣,٢٥٧	٩٤,٢٢٦
مخزون عقارى	٩٣,٥٦٤	٤٦,١٣٧
اعتمادات مستندية	٨٧,٢٧٠	٣١,٦٧٨
فروق تقييم ومخصص اضمحلال مخزون	(٣,٠٠٠)	(٣,٠٠٠)
الإجمالى	١,١٥٧,٢١٥	٩٣٤,٥٢٥

١٨- عملاء وأوراق قبض بالصافى

	٣١ مارس ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م بالألف جنيه مصرى
عملاء	٣٢٥,٢٥٤	٢٧٩,٩٤١
أوراق قبض	٩٦,٦٧٨	١٣٥,٤١٦
شيكات برسم تحصيل	٣٣٩,٨٣٩	٢٥٢,٤٢١
عملاء ضمان كمبيالات معززة	٦٨,٤٥٠	٣٧,٦٧٧
	٨٣٠,٢٢١	٧٠٥,٤٥٥
يخصم :		
مخصص إضمحلال العملاء	(١٨,٣٥٣)	(١٩,٣٥٧)
الإجمالى	٨١١,٨٦٨	٦٨٦,٠٩٨

١٩ - مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء

	٣١ مارس ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م بالألف جنيه مصرى
تجزئة		
سيارات	٤٥٢,٩٢٦	٤٥٦,٩٠٣
سلع معمرة و اخرى	٧٣٤,١١٧	٦٠٠,٣٢٥
عقارية	١,١٩٩,٧٢٨	١,١٥٦,٩٢٩
موظفين	٣٤٧,٢٨٥	٢٩٤,٣٨١
اجمالى (١)	٢,٧٣٤,٠٥٦	٢,٥٠٨,٥٣٨
مؤسسات شاملا المرابحات الصغيرة للأنشطة الاقتصادية		
شركات كبيرة و متوسطة	١١,٠٣٣,٧٥٣	١٠,٤٢٥,١٦٠
شركات صغيرة	١,١٨٢,٩٨٧	١,٢١٨,٤٧٠
شركات متناهية الصغر	٥٣,٧٤٨	٧١,٩١٧
اجمالى (٢)	١٢,٢٧٠,٤٨٨	١١,٧١٥,٥٤٧
اجمالى المشاركات و المضاربات و والمرابحات للعملاء (١+٢)	١٥,٠٠٤,٥٤٤	١٤,٢٢٤,٠٨٥
يخصم : الإيرادات المقدمة	(١,٢٠٦,٦٦٣)	(١,٢٣٣,٧٢٩)
يخصم : مخصص خسائر الاضمحلال	(٨٩٨,٦٢٤)	(٥٩١,٥٣٣)
الإجمالى	١٢,٨٩٩,٢٥٧	١٢,٣٩٨,٨٢٣

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

تحليل حركة مخصص خسائر الاضمحلال للمشاركات والمرابحات والمضاربات مع العملاء وفقاً للأنواع :

	٣١ مارس ٢٠٢٣م		**(بالألف جنيه مصرى)**
	افراد فقط	مؤسسات كبيرة ومتوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر	الاجمالى
الرصيد أول السنة	٢٩,٩٦٦	٥٦١,٥٦٧	٥٩١,٥٣٣
عبء الاضمحلال خلال الفترة	٣٥٧	٣٧٢,٠١٨	٣٧٢,٣٧٥
مبالغ تم إعدامها خلال الفترة	(٢٦٦)	(١٣,٣٨١)	(١٣,٦٤٧)
مخصص انتفي الغرض منه	(٩,٣٩٦)	(٧٢,٤٧٦)	(٨١,٨٧٢)
فروق ترجمة عملات أجنبية	-	٣٠,٢٣٥	٣٠,٢٣٥
الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢٣م	٢٠,٦٦١	٨٧٧,٩٦٣	٨٩٨,٦٢٤

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م		**(بالألف جنيه مصرى)**
	افراد فقط	مؤسسات كبيرة ومتوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر	الاجمالى
الرصيد أول السنة	٥٥,١٦٨	٧٤٦,٥٧٧	٨٠١,٧٤٥
عبء الاضمحلال خلال السنة	٢٦,٠٤٢	١,١٩٨,٢٢٨	١,٢٢٤,٢٧٠
مبالغ تم إعدامها خلال السنة	(٨,٣٤٠)	(٦٣,٦٨٨)	(٧٢,٠٢٨)
مخصص انتفي الغرض منه	(٤٢,٩٠٤)	(١,٣٤٣,٥٥٤)	(١,٣٨٦,٤٥٨)
فروق تقييم	-	٢٤,٠٠٤	٢٤,٠٠٤
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م	٢٩,٩٦٦	٥٦١,٥٦٧	٥٩١,٥٣٣

٢٠ - استثمارات مالية

	٣١ مارس ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م بالألف جنيه مصرى
٢٠/أ - استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر		
أدوات دين مدرجة في سوق الأوراق المالية – بالقيمة العادلة :		
اذون خزانة	٢٢,٦٩٢,٨٧٤	٢٤,٨٤١,٧٤٤
ادوات دين اخرى	٢,٩٨٢,٦٥٧	٢,٤٤٧,٧٢٧
أدوات حقوق ملكية – بالقيمة العادلة :		
- مدرجة في سوق الأوراق المالية	٨٣٣,٨٢٦	٩٠٩,٣٦٧
- غير مدرجة في سوق الأوراق المالية	٣,١٤٢,٦٤٩	٢,٦٤١,٥٢٦
وثائق صناديق استثمار :		
- مدرجة وغير مدرجة في سوق الأوراق المالية	٣,٦٨١,٥١٧	٢,٩٩٠,٨١٩
إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر (١)	٣٣,٣٣٣,٥٢٣	٣٣,٨٣١,١٨٣
٢٠/ب - استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر		
أدوات حقوق ملكية – بالقيمة العادلة :		
- مدرجة في سوق الأوراق المالية	٣٢٢,٢٠٧	١٤٤,٧٦٤
وثائق صناديق استثمار :		
- مدرجة في سوق الأوراق المالية	٧٨,٧٤١	١١٩,٦٨٩
إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر (٢)	٤٠٠,٩٤٨	٢٦٤,٤٥٣
٢٠/ج - استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة		
أدوات دين :		
- مدرجة في سوق الأوراق المالية		
أذون الخزانة	١٩,٧١٢,٤٦٨	١٥,٩٧٢,٧٣٨
عوائد لم تستحق بعد	(٥٠٧,٩٥٢)	(٣٢٦,٦٠٠)
مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة	(١٥٤,٣٩٣)	(٦٦,٥٧٧)
إجمالي (أ)	١٩,٠٥٠,١٢٣	١٥,٥٧٩,٥٦١
- أدوات دين اخرى	٤٥,٨٧٤,٢٠٢	٤٥,٠٩٧,٤٥٣
- مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة	(١٤٤,٢٧٨)	(٦٣,٠٥٧)
إجمالي (ب)	٤٥,٧٢٩,٩٢٤	٤٥,٠٣٤,٣٩٦
إجمالي استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة (أ + ب) (٣)	٦٤,٧٨٠,٠٤٧	٦٠,٦١٣,٩٥٧
إجمالي استثمارات مالية (١+٢+٣)	٩٨,٥١٤,٥١٨	٩٤,٧٠٩,٥٩٣

٢٠ - استثمارات مالية (تابع)

وفيما يلى تحليل أذون خزانة بكل محفظة مالية :

وتتمثل أذون خزانة في محفظة الاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر:

	٣١ مارس ٢٠٢٣م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م
	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى
أذون خزانة استحقاق ٩١ يوم	٥,٥٢٩,١٠٨	٩,٤٨٨,٤٤٤
أذون خزانة استحقاق ١٨٢ يوم	١٠,٢١١,٢٦٢	٥,١٢٨,٧٦٧
أذون خزانة استحقاق ٢٧٣ يوم	٦,٠١٧,٤٣٦	٨,٩٩١,٧٣٢
أذون خزانة استحقاق ٣٦٥ يوم	٢,٧٥٤,٩٢٢	٢,٩١٩,٧٨٣
عمليات بيع اذون خزانة مع الالتزام باعادة الشراء	(٤٠,١٩٤)	(٤٠,٩٤١)
عوائد لم تستحق بعد	(١,٧٧٩,٦٦٠)	(١,٦٤٦,٠٤١)
إجمالي	٢٢,٦٩٢,٨٧٤	٢٤,٨٤١,٧٤٤

وتتمثل أذون خزانة في محفظة الاستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة :

	٣١ مارس ٢٠٢٣م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م
	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى
أذون خزانة استحقاق ٩١ يوم	٤٩٣,٧٢٥	٥٨٢,٣٤٣
أذون خزانة استحقاق ١٨٢ يوم		-
أذون خزانة استحقاق ٣٦٥ يوم	١٩,٢١٨,٧٤٣	١٥,٣٩٠,٣٩٥
عوائد لم تستحق بعد	(٥٠٧,٩٥٢)	(٣٢٦,٦٠٠)
مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة	(١٥٤,٣٩٣)	(٦٦,٥٧٧)
إجمالي	١٩,٠٥٠,١٢٣	١٥,٥٧٩,٥٦١

٢٠/د - استثمارات في شركات شقيقة

- بلغت نسبة مساهمة البنك في الشركات الشقيقة كما يلي :

٣١ مارس ٢٠٢٣م

	البلد مقر الشركة	أصول الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	إيرادات الشركة	أرباح / (خسائر) الشركة	القيمة الدفترية	نسبة المساهمة
		بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	
مستشفي مصر الدولي	مصر	١,٠٢٧,٢٣٨	١٧٣,٣٣٦	٢٥٣,٩٨٣	٧٦,٠٠٢	٢٢٥,٤٤١	%٢٤,٣٠
المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات	مصر	٢,٨٤١,٦٨٣	٢,٢١٣,٧٧١	١٤٣,٤٩٢	٩٨,١٣٥	٢٧٦,٨٤٦	%٣٢,٧٥
عربية للوساطة في التأمين	مصر	٦٥٣	١,٦٣٥	٦	(١٩١)	-	%٢٥,٠٠
أشجار سيتى للتنمية والتطوير	مصر	١,٧٨٨,٥٧٤	١,٧٩٢,٤٢٥	٢٣٣,٨٨٢	(١٦,١٠٢)	٦٣,٧٥٧	%٤٠,٠٠
ارضك	مصر	٢,٤٧٤,٤٣٤	٢,٦١٢,٤٩٣	٦,٠٣٤	(١٤٩,٧٦٠)	١٨,٧١٤	%٢٥,٥١
العربية لأعمال التطهير " أراديس "	مصر	٧٦٢	١١٥	٥٧٣	٥	٢٥١	%٤٠,٠٠
الجيزة للبويات والصناعات الكيماوية	مصر	٨,٤١٨	٤,٧٨٦	٥,٠٧٦	٦٠٥	٢,١٢٨	%٤٨,٥٧
الإجمالى						٥٨٧,١٣٧	

- ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م

	البلد مقر الشركة	أصول الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	إيرادات الشركة	أرباح / (خسائر) الشركة	القيمة الدفترية	نسبة المساهمة
		بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	
مستشفي مصر الدولي	مصر	٥٦٤,٤٧٣	١٥٣,٣٨٣	٦٠٦,٦٤٩	١٣٨,٦٢٧	٢٠٦,٩٧٢	%٢٤,٣٠
المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات	مصر	٢,٨٣٦,٩٩٩	٢,١٥٤,٥٠٤	٦١,١٩١	٥٠,٢٢٧	٢٤٤,٧٠٧	%٣٢,٧٥
عربية للوساطة في التأمين	مصر	٦٥٣	١,٦٣٥	٦	(١٩١)	-	%٢٥,٠٠
أشجار سيتى للتنمية والتطوير	مصر	١,٧٨٨,٥٧٤	١,٧٩٢,٤٢٥	٢٣٣,٨٨٢	(١٦,١٠٢)	٦٣,٧٥٧	%٤٠,٠٠
ارضك	مصر	٢,٤٧٤,٤٣٤	٢,٦١٢,٤٩٣	٦,٠٣٤	(١٤٩,٧٦٠)	١٨,٧١٤	%٢٥,٥١
العربية لأعمال التطهير " أراديس "	مصر	٧٤٤	١٠٢	٦١٢	٧	٢٤٩	%٤٠,٠٠
الجيزة للبويات والصناعات الكيماوية	مصر	٤,٦٨٢	٤,٧٨٧	٥,٠٧٦	٦٠٥	١,٨٣٥	%٤٨,٥٧
الإجمالى						٥٣٦,٢٣٤	

- تم إدراج الأرصدة من آخر قوائم مالية متاحة .

٢٠/هـ - أرباح الاستثمارات المالية

	٣١ مارس ٢٠٢٣م	٣١ مارس٢٠٢٢م
	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى
أرباح بيع أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	-	٥٧
ارباح استثمارات فى شركات شقيقة	٥٠,٩٠٤	٣٧,٣٤٧
الإجمالي	٥٠,٩٠٤	٣٧,٤٠٤

٢١ - أصول أخرى

	٣١ مارس ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م بالألف جنيه مصرى
الإيرادات المستحقة	٢,٠٩٥,٠٨٧	١,٨١٦,٢٧١
المصروفات المقدمة	٢٤٥,٧٠٣	١١١,٤٥١
دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة	٩٤,٩٩٦	٩٢,٨٥٢
الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون *	٢,١٢٤,٣٧٣	٢,١٤٧,٦٠٩
التأمينات والعهد	٥٣,٨٧٧	٤٣,٤٨٧
القرض الحسن	٢٩	٣٩
مشروعات تحت التنفيذ **	٩٧٤,٢٠٢	٩٦٥,٧١٢
أخرى	٧٧٢,١٩٤	٥٦٦,٧٩٨
مسدد تحت حساب الضرائب	١٥٠,٢٤٧	١٦٧,٠٥٢
الاجمالى	٦,٥١٠,٧٠٨	٥,٩١١,٢٧١

* تتمثل في وحدات سكنية وإدارية وأراضى تم الاستحواذ عليها مقابل تسوية مديونية بعض عملاء التوظيف ويتم بيع هذه الأصول كلما كان ذلك ممكناً ، ويتم إخطار البنك المركزى المصرى بموقف تلك الأصول في نهاية كل شهر وفقاً لمتطلبات المادة ٦٠ من القانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٣م .

** فيما يلي مكونات بند مشروعات تحت التنفيذ :

	٣١ مارس ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م بالألف جنيه مصرى
فروع تحت التأسيس	٨٧٥,٩٠٧	٨٧٥,٩٠٧
أخرى	٩٨,٢٩٥	٨٩,٨٠٥
الاجمالي	٩٧٤,٢٠٢	٩٦٥,٧١٢

٢٢ - أصول غير ملموسة (تتمثل في أنظمة آلية وبرامج حاسب آلي)

	٣١ مارس ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م بالألف جنيه مصرى
صافي القيمة الدفترية اول السنة	١٩٣,٣٩٧	٧٦,٥٠١
اضافات	٨٨,٠١٨	١٧٨,٩٢٥
استهلاك	(٢٧,٣٦٥)	(٦٢,٠٣٠)
صافي القيمة الدفترية أخر الفترة / السنة	٢٥٤,٠٥٠	١٩٣,٣٩٦

٢٣- أصول ثابتة

	أراضي وإنشاءات ومرافق	تحسينات أصول مستأجرة	آلات ومعدات	أخرى	الإجمالي
	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري
التكلفة	١,٧٣٨,٩٠٢	٢٦,٦٣٧	١,٠٧٦,٩١٣	٤١٩,٥٤٣	٣,٢٦١,٩٩٥
مجمع الإهلاك	(٢٤٥,٤٦١)	(٨,١٦٠)	(٦٦٥,٧٤٢)	(٢٣٧,٥٧٣)	(١,١٥٦,٩٣٦)
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢١/١٢/٣١	١,٤٩٣,٤٤١	١٨,٤٧٧	٤١١,١٧١	١٨١,٩٧٠	٢,١٠٥,٠٥٩
الرصيد في ٢٠٢٢/١/١					
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٢/١/١	١,٤٩٣,٤٤١	١٨,٤٧٧	٤١١,١٧١	١٨١,٩٧٠	٢,١٠٥,٠٥٩
إضافات	٢٣٩,٨٩٩	٦,٦٢٤	٥٥,٤٦٣	١١١,٤٣٩	٤١٣,٤٢٥
استبعادات	(١٨٧)	-	(٣,٣٤٣)	(٤,٥٣١)	(٨,٠٦١)
إهلاك السنة	(٢٦,٣٤٧)	(٣,٠٣٤)	(٤٠,٢١٣)	(٧٢,٧٧٧)	(١٤٢,٣٧١)
اهلاك مستبعد	-	-	٣,٠٨٣	٣,٨٣٩	٦,٩٢٢
صافي القيمة الدفترية في٢٠٢٢/١٢/٣١	١,٧٠٦,٨٠٦	٢٢,٠٦٧	٤٢٦,١٦١	٢١٩,٩٤٠	٢,٣٧٤,٩٧٤
الرصيد في ٢٠٢٢/١٢/٣١					
التكلفة	١,٩٧٨,٦١٤	٣٣,٢٦١	١,١٢٩,٠٣٣	٥٢٦,٤٥١	٣,٦٦٧,٣٥٩
مجمع الإهلاك	(٢٧١,٨٠٨)	(١١,١٩٤)	(٧٠٢,٨٧٢)	(٣٠٦,٥١١)	(١,٢٩٢,٣٨٥)
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٢/١٢/٣١	١,٧٠٦,٨٠٦	٢٢,٠٦٧	٤٢٦,١٦١	٢١٩,٩٤٠	٢,٣٧٤,٩٧٤
الرصيد في ٢٠٢٣/١/١					
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٣/١/١	١,٧٠٦,٨٠٦	٢٢,٠٦٧	٤٢٦,١٦١	٢١٩,٩٤٠	٢,٣٧٤,٩٧٤
إضافات	٤٦,٠٩٧	٢,٦٠٠	٢٢,٤٥٠	٣,٤٩١	٧٤,٦٣٨
استبعادات	-	-	(١٦,٨١٣)	(١٣,٠٧٠)	(٢٩,٨٨٣)
إهلاك الفترة	(٧,٤٢٥)	(٨٥٧)	(١٢,٨٧٥)	(١٩,٤٥٩)	(٤٠,٦١٦)
اهلاك مستبعد	-	-	١٦,٨١٣	٢,٥٥٥	١٩,٣٦٨
صافي القيمة الدفترية في٢٠٢٣/٣/٣١	١,٧٤٥,٤٧٨	٢٣,٨١٠	٤٣٥,٧٣٦	١٩٣,٤٥٧	٢,٣٩٨,٤٨١
الرصيد في ٢٠٢٣/٠١/١					
التكلفة	٢,٠٢٤,٧١١	٣٥,٨٦١	١,١٣٤,٦٧٠	٥١٦,٨٧٢	٣,٧١٢,١١٤
مجمع الإهلاك	(٢٧٩,٢٣٣)	(١٢,٠٥١)	(٦٩٨,٩٣٤)	(٣٢٣,٤١٥)	(١,٣١٣,٦٣٣)
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٣/٣/٣١	١,٧٤٥,٤٧٨	٢٣,٨١٠	٤٣٥,٧٣٦	١٩٣,٤٥٧	٢,٣٩٨,٤٨١

٢٤ - إستثمارات عقارية

	الأراضي	المباني	الإجمالي
	بالالف جنيه مصري	بالالف جنيه مصري	بالالف جنيه مصري
التكلفة	١٨,٤٠٠	٧,٢٠٠	٢٥,٦٠٠
مجمع الإهلاك	-	(٩٣٤)	(٩٣٤)
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	١٨,٤٠٠	٦,٢٦٦	٢٤,٦٦٦
الرصيد في ٢٠٢٢/١/١			
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٢/١/١	١٨,٤٠٠	٦,٢٦٦	٢٤,٦٦٦
الاضافات	-	٥,١٧٩	٥,١٧٩
اهلاك السنة	-	(١٤٤)	(١٤٤)
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	١٨,٤٠٠	١١,٣٠١	٢٩,٧٠١
التكلفة	١٨,٤٠٠	١٢,٣٧٩	٣٠,٧٧٩
مجمع الإهلاك	-	(١,٠٧٨)	(١,٠٧٨)
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	١٨,٤٠٠	١١,٣٠١	٢٩,٧٠١
الرصيد في ٢٠٢٣/١/١			
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٣/١/١	١٨,٤٠٠	١١,٣٠١	٢٩,٧٠١
الاضافات	-	-	-
إهلاك السنة	-	(٦٢)	(٦٢)
صافي القيمة الدفترية في ٣١ مارس ٢٠٢٣	١٨,٤٠٠	١١,٢٣٩	٢٩,٦٣٩
التكلفة	١٨,٤٠٠	١٢,٣٧٩	٣٠,٧٧٩
مجمع الإهلاك	-	(١,١٤٠)	(١,١٤٠)
صافي القيمة الدفترية في ٣١ مارس ٢٠٢٣	١٨,٤٠٠	١١,٢٣٩	٢٩,٦٣٩

٢٥ - أرصدة مستحقة للبنوك

	٣١ مارس ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر٢٠٢٢م بالألف جنيه مصرى
حسابات جارية	١,٢٤٠,٦٢٨	١,٠٦٨,٩٢٦
ودائع	٤,٨٥٩,٢٥٠	٦٢٦,١٨٣
الأجمالى	٦,٠٩٩,٨٧٨	١,٦٩٥,١٠٩
بنوك محلية	١,٧٠٤,٤٧٥	١,٥٥٤,٩٣٥
بنوك خارجية	٤,٣٩٥,٤٠٣	١٤٠,١٧٤
الأجمالى	٦,٠٩٩,٨٧٨	١,٦٩٥,١٠٩
أرصدة بدون عائد	١٩١,٩٩٩	١٤٠,١٧٤
أرصدة ذات عائد متغير	٤,٨٥٩,٢٥٠	٦٢٦,١٨٣
أرصدة ذات عائد ثابت	١,٠٤٨,٦٢٩	٩٢٨,٧٥٢
الأجمالى	٦,٠٩٩,٨٧٨	١,٦٩٥,١٠٩

٢٦ - الأوعية الادخارية و شهادات الادخار

	٣١ مارس ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م بالألف جنيه مصرى
حسابات تحت الطلب	١١,٦٨٢,٠٠٤	١٠,٤٩٤,١٤٧
حسابات لأجل وبإخطار	٧٢,٩٥٦,١٣٤	٦٥,٧٤٦,٦٠٦
شهادات ادخار	٤٥,٦٨٤,٨٦٥	٤٦,٤٥٠,٦٢٥
الحسابات الأخرى *	١,١٦٢,٨٨١	٧٨٩,٧٥٠
الاجمالى	١٣١,٤٨٥,٨٨٤	١٢٣,٤٨١,١٢٨
حسابات مؤسسات	٤,٠١٩,٠٦٨	٣,٩٢٢,٩٩٢
حسابات أفراد	١٢٧,٤٦٦,٨١٦	١١٩,٥٥٨,١٣٦
الاجمالى	١٣١,٤٨٥,٨٨٤	١٢٣,٤٨١,١٢٨
أرصدة بدون عائد	١٢,٨٤٤,٨٨٥	١١,٢٨٣,٨٩٧
أرصدة ذات عائد متغير	١١٨,٦٤٠,٩٩٩	١١٢,١٩٧,٢٣١
الاجمالى	١٣١,٤٨٥,٨٨٤	١٢٣,٤٨١,١٢٨

* تتضمن الحسابات الاخرى فى ٣١ مارس ٢٠٢٣م حسابات قدرها ١٤,٩٤٤ ألف جنيه مصرى مقابل ٤٥,٨٠٠ ألف جنيه مصرى في تاريخ المقارنة ، تمثل ضمان لارتباطات غير قابلة للإلغاء خاصة باعتمادات مستنديه – استيراد وتصدير والقيمة العادلة لتلك الودائع هي تقريبا قيمتها الحالية .

٢٧ - التزامات أخرى

	٣١ مارس ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م بالألف جنيه مصرى
عوائد مستحقة	٣,٦٤٨,٩٠٣	٣,٥٣٦,٣٢٠
مصروفات مستحقة	١٥,٨٧٧	١٦,٣٣١
الزكاة المستحقة شرعا	٥٠,٠٠٠	١٨٨,٠٥٠
توزيعات مساهمين	٧٠٠,٦٥٦	١٣٦,٩٣٤
ارصدة دائنة و دائنون مختلفون	٧٦٨,٤١٥	٧٢٠,١٣٥
الاجمالى	٥,١٨٣,٨٥١	٤,٥٩٧,٧٧٠

٢٨ - مخصصات أخرى

	٣١ مارس ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م بالألف جنيه مصري
الرصيد في أول السنة	٣١٠,٤٠٧	١٢٣,٣٧٥
تعديل رصيد اول السنة	-	(٥,٠٢٨)
الرصيد بعد التعديل	٣١٠,٤٠٧	١١٨,٣٤٧
فروق ترجمة عملات أجنبية	٢,١٦٠	٦,٨٣٧
المستخدم خلال الفترة/ السنة	(١٠,٢٤٠)	(١٢,٤١٣)
المكون من المخصصات	٢١,١٩٤	٢٣٣,٤١٥
مخصصات انتفى الغرض منها	(٨,٩١٧)	(٣٥,٧٧٩)
الرصيد فى آخر الفترة/ السنة	٣١٤,٦٠٤	٣١٠,٤٠٧

٢٩ - رأس المال المصدر والمدفوع وأسهم الخزينة

يبلغ رأس المال المصدر والمدفوع مبلغ ٥,٦٧٧,٥٠٩ ألف جنيه مصرى في ٣١ مارس ٢٠٢٣م بقيمة أسمية ١ دولار امريكى للسهم وجميع الأسهم مسدده بالكامل .

	عدد الأسهم	أسهم عادية بالألف جنيه مصرى	اسهم خزينة بالألف جنيه مصرى	الإجمالي بالألف جنيه مصرى
الرصيد في أول السنة	٦٠٧,٤٧١,٤٥٠	٥,٦٧٧,٥٠٩	(٩,٨٩٢)	٥,٦٦٧,٦١٧
الرصيد في نهاية السنة	٦٠٧,٤٧١,٤٥٠	٥,٦٧٧,٥٠٩	(٩,٨٩٢)	٥,٦٦٧,٦١٧

- يبلغ راس المال المرخص به مبلغ مليار دولار امريكى .
- يبلغ رأس المال المصدر والمدفوع مبلغ ٦٠٧,٥ مليون دولار امريكى بما يعادل ٥,٧ مليار جنيه مصرى موزعة على ٦٠٧,٤٧١,٤٥٠ سهم وجميع الأسهم عادية .

٣٠ - الاحتياطيات

	٣١ مارس ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م بالألف جنيه مصرى
احتياطي المخاطر البنكية العام (أ)	٣٧,٢٤١	٣٧,٢٤١
احتياطي قانوني (عام) (ب)	٢,٣٦١,٣٤٤	١,٩١٤,٤٧٤
احتياطي رأسمالي (ج)	٣١,٥٧٩	٢٥,٢٣٣
احتياطي القيمة العادلة (د)	٤,٢٦٧,١٧٦	٣,٢١٤,٩٢٤
احتياطي المخاطر العام (هـ)	١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣
إجمالي	٦,٨٤٦,٤٩٣	٥,٣٤١,٠٢٥

٣٠ / أ- احتياطي المخاطر البنكية العام

	٣١ مارس ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م بالألف جنيه مصري
الرصيد في أول السنة المالية	٣٧,٢٤١	٨٥,٤٠١
المحول من احتياطى المخاطر البنكية عن أصول آلت ملكيتها للبنك	-	(٤٨,١٦٠)
الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية	٣٧,٢٤١	٣٧,٢٤١

٣٠ / ب - احتياطي قانوني (عام)

	٣١ مارس ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م بالألف جنيه مصري
الرصيد في أول السنة المالية	١,٩١٤,٤٧٤	١,٦٤٦,١٨٤
محول من أرباح السنة المالية السابقة إلي احتياطي قانوني (عام)	٤٤٦,٨٧٠	٢٦٨,٢٩٠
الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية	٢,٣٦١,٣٤٤	١,٩١٤,٤٧٤

٣٠ - الاحتياطيات (تابع)

٣٠ / ج- احتياطى راسمالى

	٣١ مارس ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م بالألف جنيه مصرى
الرصيد في أول السنة المالية	٢٥,٢٣٣	٢٥,٢٣٣
محول من أرباح السنة المالية السابقة إلي احتياطي رأسمالي	٦,٣٤٦	-
الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية	٣١,٥٧٩	٢٥,٢٣٣

* يمثل أرباح بيع أصول ثابتة تم تحويلها للاحتياطي الرأسمالى قبل إجراء توزيعات الأرباح وتم تكوينه وفقاً للمادة ٤٠ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١م.

٣٠ / د - احتياطي القيمة العادلة

	٣١ مارس ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م بالألف جنيه مصرى
الرصيد في أول السنة المالية	٣,٢١٤,٩٢٤	١,٨٠٣,٩٤١
التغير في القيمة العادلة	١,٠٤٠,٨٨٦	١,٣٨٨,٢١٠
التغير في مخصص الخسائر الأئتمانية المتوقعة لأدوات الدين	١١,٣٦٦	٣,٣٨٤
خسائر اضمحلال استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر (إيضاح ٢٠/هـ)	-	١٩,٣٨٩
الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية	٤,٢٦٧,١٧٦	٣,٢١٤,٩٢٤

٣٠ / هـ - احتياطي المخاطر العام

	٣١ مارس ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م بالألف جنيه مصرى
الرصيد في أول السنة المالية	١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣
الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية	١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣

٣٠ / و - الأرباح المحتجزة (متضمنة أرباح الفترة / السنة)

	٣١ مارس ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م بالألف جنيه مصرى
الرصيد في أول السنة	١٢,٠٢١,٤٨٦	٨,٥١٢,٣٩٤
المحول من احتياطى القيمة العادلة للارباح المحتجزة	(١١٦,٦٦٨)	١٣,٠٠٩
توزيعات أرباح	(١,٥٠٢,٤٦٧)	(١,٠٤٠,٩٤٩)
المحول من احتياطى المخاطر البنكية عن أصول الت ملكيتها للبنك	-	٤٨,١٦٠
محول إلى الاحتياطى القانوني	(٤٤٦,٨٧٠)	(٢٦٨,٢٩٠)
محول إلى الاحتياطى راسمالي	(٦,٣٤٦)	-
صافي أرباح الفترة / السنة	٢,١٩٧,١٩٦	٤,٧٥٧,١٦٢
صافي أرباح الفترة / السنة والأرباح المحتجزة	١٢,١٤٦,٣٣١	١٢,٠٢١,٤٨٦

٣١- النقدية وما في حكمها

١/٣١- لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء :

	٣١ مارس ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى	٣١ مارس ٢٠٢٢م بالألف جنيه مصرى
نقدية	١,٨٤٨,٧٤٩	١,٣٨٧,٣٥٠
أرصدة لدى البنوك	٣٢,٥٢١,٧٥٠	١٩,٥٥٥,٠٠٧
اذون خزانة	٦,٠١٠,٥٠٨	٣,٠٥٥,٦٥٦
الاجمالى	٤٠,٣٨١,٠٠٧	٢٣,٩٩٨,٠١٣

٢/٣١- لم تتضمن قائمة التدفقات النقدية معاملات غير نقدية تتمثل فيما يلى:
لم يشمل التغير في بند مرابحات ومشاركات للعملاء الحركة على أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون ببند أصول أخرى بمبلغ ٢٣,٢٣٦ ألف جنيه مصرى بالإضافة إلى ديون معدومة بمبلغ ١٣,٦٤٧ ألف جنيه مصرى للعملاء م يشمل التغير في بند استثمارات مالية متاحة للبيع فروق التقييم والتى أدرجت ببندى خسائر اضمحلال استثمارات مالية واحتياطى القيمة العادلة بمبلغ ١,٠٥٢,٢٥٢ ألف جنيه مصرى .

٣٢ -التزامات عرضية وارتباطات

أ - مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة المرفوعة ضد البنك في ٣١ مارس ٢٠٢٣م وتم تكوين مخصص لتلك القضايا وما تم تكوينه يمثل التزام قانونى نتج عن حدث في الماضى وأمكن تقديره بدرجة يعتمد عليها ومن المتوقع تحقق خسائر عنها وتحملت به نتائج أعمال البنك.

ب - ارتباطات رأسمالية

بلغت تعاقدات البنك عن ارتباطات رأسمالية ٧٥٠,٢٤٨ ألف جنيه مصرى عن الفترة المالية المنتهية في٣١مارس٢٠٢٣م مقابل ٥٣٧,٨٦٥ الف جنية مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م متمثلة فى ارتباطات عن تعاقدات أصول ثابتة وتوجد ثقة كافية لدى الإدارة من تحقق إيرادات صافية وتوافر تمويل لتغطية تلك الارتباطات.

ج - ارتباطات عن عمليات التوظيف و الاستثمار

تتمثل ارتباطات البنك الخاصة بارتباطات عن عمليات التوظيف و الاستثمار فيما يلي :

	٣١ مارس ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م بالألف جنيه مصرى
ارتباطات عن توظيفات	٢,٢٢١,٤٢٦	٢,١٤١,٩٠٢
خطابات ضمان	١١١,٠٤٦	٩٣,٤٦٠
اعتمادات مستنديه استيراد	٩,٧٩٣	١٣,٦٩٣
الإجمالي	٢,٣٤٢,٢٦٥	٢,٢٤٩,٠٥٥

٣٣ - المعاملات مع أطراف ذوي علاقة

تتمثل المعاملات وأرصدة الأطراف ذوي العلاقة في نهاية الفترة / السنة المالية فيما يلي :

	أعضاء الإدارة العليا وأفراد العائلة المقربين	
	٣١ مارس ٢٠٢٣م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م بالألف جنيه مصرى
مشاركات ومرابحات ومضاربات وتسهيلات للعملاء		
أول السنة المالية	١,٦١٤	٦,٢٤٨
مشاركات ومرابحات ومضاربات صادرة خلال الفترة / السنة	-	-
مشاركات ومرابحات ومضاربات محصلة خلال الفترة / السنة	(٨٠)	(٤,٦٣٤)
أخر السنة	١,٥٣٤	١,٦١٤
عائد المشاركات والمرابحات والمضاربات *	١٤٢	١٤٩

* العائد المذكور ضمن الرصيد المدين للعمليات

- لا يوجد عمليات مشاركات ومرابحات ومضاربات ممنوحة لأعضاء الإدارة العليا وأفراد العائلة المقربين في نهاية مارس ٢٠٢٣م (مقابل ٤,٣٨١ألف جنيه مصرى بعائد ١٤% فى سنة المقارنة).

٣٣- صناديق استثمار بنك فيصل الأسلامى المصرى (ذو العائد الدوري وذو العائد التراكمى)

- صندوق استثمار بنك فيصل الأسلامى المصرى (ذو العائد الدوري)

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة هيرمس لإدارة صناديق الاستثمار، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق ٥٠٠,٠٠٠ وثيقة قيمتها ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى خصص للبنك ٥٠,٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية ١٠٠ جنيه مصرى) لمباشرة نشاط الصندوق.

وقد قام البنك بشراء عدد ١٦٢,٤٢٠ وثيقة المحتفظ بها بمبلغ ٢٢,٩٢٨,٤٩٦ جنيه مصرى بلغت قيمتها الإستردادية في ٣١ مارس ٢٠٢٣م بمبلغ ٢٨,٣٢٢,٨٠٠ جنيه مصرى .

وقد بلغت القيمة الإستردادية للوثيقة في ٣١ مارس ٢٠٢٣م مبلغ ١٧٤,٣٨ جنيه مصري بعد توزيعات قدرها ٧٤.٧٥ جنيه مصرى منذ بدء النشاط كما بلغت عدد وثائق الصندوق القائمة في ذات التاريخ ٨٠٦,٦٨٩ وثيقة .

- صندوق استثمار بنك فيصل الأسلامى المصرى وبنك التجارى الدولى (ذو العائد التراكمى)

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك مع البنك التجارى الدولي بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة سى أى اسيتس مانجمنت لإدارة صناديق الاستثمار ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق مليون وثيقة قيمتها ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى خصص للبنك ٢٥,٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية ٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى) لمباشرة نشاط الصندوق.

وقد قام البنك بشراء عدد ٣٢,٠٠٠ وثيقة المحتفظ بها بمبلغ ٢,٣٥٣,٦٥٣ جنيه مصرى بلغت قيمتها الإستردادية في ٣١ مارس ٢٠٢٣م بمبلغ ٤,٨٢٤,٠٠٠ جنيه مصرى .

وقد بلغت القيمة الإستردادية للوثيقة في ٣١ مارس ٢٠٢٣م مبلغ ١٥٠,٧٥ جنيه مصرى كما بلغت عدد وثائق الصندوق القائمة في ذات التاريخ ٣٥٦,١٦٢ وثيقة .

وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل بنك فيصل على أتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوقين وكذلك الخدمات الإدارية الاخرى التي يؤديها له ، وقد بلغ إجمالي الأتعاب والعمولات٦٤٣,٢٢٦ جنيه مصرى عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣م أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات بقائمة الدخل.

٣٤- أحداث هامة

يتابع بنك فيصل الاسلامى المصرى تطورات أزمة روسيا وأوكرانيا ومدى تأثيرها على الاقتصاد المصرى وانعكاس تلك الازمة على عملاء البنك بمختلف الانشطة والقطاعات الاقتصادية وبناء على ذلك فأن البنك مستمر فى اجراءات الحماية الداخلية من خلال مراقبة ومراجعة مستوى المخصصات وكذلك نسبة تغطية المحفظة لتخفيف حدة التأثير على محفظة التوظيفات مع العملاء .